





شیخ انصاری

۸۵ - ۸۴  
۳۳۳۳۳۳

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
کتابخانه مرکزی  
کتابخانه علمیه  
کتابخانه آیت الله العظمی  
کتابخانه آیت الله العظمی  
کتابخانه آیت الله العظمی

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: ذخیره المعانی شرح لری (مهر)

مؤلف: محقق سبزواری (مهر برین مهر نوین)

موضوع: ...

شماره ثبت کتاب: ۷۸۳۱۵

۸۱۲۰

شماره قفسه: ۴۴۹۸

۴۴۹۴

نازدیک شد ۱۳۸۲

کتابخانه مرکزی  
۲۴۶۴

شیخ انصاری

مهر

سیاهی و الفقه  
اساس  
ارنوس

۱۳	۲	۳	۴
۸	۱۱	۱۵	۱۰
۱۲	۷	۶	۹
۱	۱۹	۱۵	۵



کتابخانه مرکزی

کتاب: ...

مؤلف: ...

موضوع: ...

شماره ثبت کتاب: ۷۸۳۱۵

۸۱۲۰

کتابخانه مرکزی  
۲۴۶۴



وَعَمَلُهُ مُتَقَبِّلٌ















صغيرا المتدما من القام من فنجو ما في الجوارح الثالث تحقيق القام لانه القام من  
الاخبار ثابت ويحكم بها يوم من احد بها على الخبر والحق على الاضطرار ما بهما حصل  
اخبار التفتيش على التفتيش والادان كان رجلا قريبا من ميسرة عدو من الظاهر في اكثر النسخ  
التي اوردت في جانب المبلغ لكن لا يجدان مثال الترجيح الثاني لما في رواية احمد بن محمد بن الحسن  
الواضح عليه كذا في رواية احمد بن محمد بن المغيرة عن المغيرة حشا شديدا بهما الحكم بالفتوى  
المكبر المستفيض في الاخبار لا لاقتباسا بل كان قولهم فيقولون ما قولكم في ذلك وما  
في ترجم الشريعة بين الاحباب في حقا جرمي والعامية ويجوز حمل الكفارة على الاستحباب  
ينبغي التنبه على امور **الاول** بل يحتمل الحكم المذكور برضا ان لا قال في الخبر ولما لا يحتمل  
بذلك الحكم برضا من دون غيره من الصيام وترددوا في مقتضى الشريعة نظر الى اختصاص المصاديق  
برضا من يعين الاحباب وادرج في المفصلات وفيه لا لا لا يعيد لرد قول قضاء رضاء  
لحق ما ياد به بل لا ينعقد من يقتضيه جبا كما قال الفاضلان وغيرهما لما روي الكلتيني عن  
ابن سنان عن عبد الله بن القيس قال كسب لي اربعة دنانير وكان يعقير شهر رمضان فقال  
ان قد اصعبت العمل واصابني جباة فلم اقبل حتى طلع الفجر فاجاب لا نعم هذا اليوم ومن  
عدا وما روى الصدوق في الشيعه عن عبد الله بن سنان في القيسية ان سالا با عبد الله بن  
عن الرجل يعقير شهر رمضان فيجلب من قبل الليل ولا يقبل حتى يجي آخر الليل وهو يرى  
لما روي في قطع قال لا يصوم ذلك اليوم ويصوم غيره ورواه سماعة السافري ورواه غيره  
الاخبار على اطلاق وعدم الاعتقاد بغيرها حتى لكان البراءة الميضية من التكليف في  
يقضي ذلك مطلقا في كل يوم يفتقر عدم الفرق بين من اصبح في اليوم الاول والثاني  
ولما في القضاء بهي الوضوء والضيق واحتمل التفتيش الثاني جواز القضاء مع التفتيش  
لن لم يعلم بالجبا حتى اصبح في كل يوم المصاعف عدم الاعتقاد الصوم المندرج في  
جنبنا والسند المحقق في الشرائع لا قبل وهو شيعه برده فيه وقال الشيباني في عدم  
اجواز ان يفرغ من فلم يصوم كقضاء رمضان ولم يكتف به في كل الصوم في كل يوم  
والصوم لا يتبعه ويستند بجواز رواية عبد الله بن علي بن الصادق عليه السلام في الرجل يجنب

ينام

ينام حتى يصوم يوم ذلك اليوم نقول فقال ليس هو الجبار ما به من نصف  
النهار وفي رواية كليله اطلاق الصفة اذا احتل وجعلها الشريعة رحمه الله على العين  
او الدب وهو شيعه بخبره ذلك في رواية ابو جابر بن عبد الله بن النضر عن علي  
الافطار خصوصا بعد الدال وهو ايضا ساق الصوم وعدمه فالتمس في الخبر للصوم  
انما منع من حيا كجبا بل لا يبعد العمل فلا يمنع عدم تعين الصوم مطلقا كيف وقد  
تقدم النص القوي بان التاويل بعد الدال لا ينافي الصوم بعد النية وبه الا انه  
ولم ينعف بعضها الا انها لا تقتصر على ذلك جواز صوم التاويل سفر او قد يجرى بها الصوم  
وكجبا نسا بلا ابدل السن وخبر بلغة شري من اهل الخبر فيهما السنة ولا يحتمل ان  
التمس ذكر من الطرفين صغيرا والظاهر عن عدم توقف الصوم المندرج على العمل  
مطلقا لما رواه الصدوق عن حميد بن عيسى في الصحيح الحسن قال قلت لما روي في الله طليم  
اخرى عن القطوع وعن هذه الثالثة الا انما اذا اجبت من اول الليل فاعلم ان اخبرني  
فانام متحدا حتى يغفر الصوم او الصوم قال نعم واما عدم صوم رمضان من الصوم الجواب  
فلا شك فيه ثابت قال الفاضلان في حكم القضاء النذر المطلق والكفارة قبل التفتيش  
ولو كان في الاشياء حيث يشترط السابع او في اشياء الصوم يشترط نابعه فوجها ان  
عدم صحة الصوم ولا يقطع المتابع لعدم التفتيش **الثاني** فلا قضاء في الشهر لاجد  
لا احبنا ايضا صريحا في حكم كحصى في ذلك انما اذا انقطع دمها قبل الفجر بل يجب  
عليها الاعتناء في بطلان الصوم ولو اخلت به من بطلان الفجر والافطار في ذلك لا يحد كحصى  
ينع الصوم وكان اقوى من كجبا وتردد في ذلك الحق في المعنى حكم المصطفى في  
لعدم الوجوب واحتياج المصاعف بالاستسقاء في الشهر ضعيف ولم يقطع في هذا الباب  
على رواية سوي طوله الشيعه عن ابي بصير عن الوفاء عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان طهرت ليل  
من جنبها ثم نزلت لم تفتل في رمضان حشا صحت عليها قضاء ذلك اليوم والرواية  
قاصرة عن الدلالة على وجوب القضاء وتحصيل البراءة الميضية من التكليف الثاني  
يقضي عدم الخلل بالعمل لكن في جبا بالقضاء عند الخلل انما **الثالث** بل لا يجنب

على الحنيفة ذات القدم عند قد رماه فيه قولان لعدم العمل بالاحتمال لا العمل  
فمنقطع عند قد رماه في التيمم بالاصل وما بهما الوجوب اليوم ولم يحد كجبا  
فمنقطع او لا لا حد كجبا ولا يحتمل ان يقع من الصوم فيه حتى لا يتردد في الجواب  
وهو العمل او لا يقوم مقامه في الاباحة وفي الوجهين نظر في عدم الاستدلال على ان يتردد  
على كجبا في صحة تاديبا انما في بحث التيمم هو بمنزلة الماء ويؤديه تاديبا ما قول الشيعي  
صلى الله عليه وآله لا يمكن للصعيد عيشا من ثم في القول بالوجوب بل يجب البقاء عليه  
لما لم يطلع الفجر قبل لغير انقضاء الفاشية عند الانقضاء في اليوم ولما انقضت النية  
فكلا لا يجنب البقاء على كجبا في الاصل طالع الفجر فكذا لا يجوز نقص التيمم والعود الى كجبا  
وقبل لا يجنب ان انقضاء التيمم باليوم لا يحصل الا بعد تحققه وبعده يسقط التكليف  
لاستحباب التكليف المفاضل وفيه نظر في محل الترجيح الاول وينبغي ان لا يترك الاحتياط في  
المقام واما **الوجه الثاني** **القول على ان لا يجنب من غير نية العزل حتى**  
**يتطاع** ويتحقق المقام تيمم بيان امرين الاول المشهور بين الاحباب بلغة التوبة الاولى بعد  
كجبا نية ناول العمل ليس بخطور ولا وجوب القضاء وما لا يحقق في المعبر ولو اوجب قيام  
ناو في العمل حتى اصبح في صوم ذلك اليوم وعليه قضاءه وعليه اكثر على ما سمع ان قال  
في موضع اخر من المعبرين اجنب تمام ناول العمل حتى طلع الفجر فلا شيء عليه لان نوبه صالح  
ولا قصد له في بقاءه والكفارة مرتبة على التطريط والام وليس احدهما مفرضا الملو  
انتم ثم تمام ناول العمل فكله الفجر في القضاء لانه في كل الاغتسال مع القدرة ولا كذا في  
الاول لان المبلغ منها تنصيبا على المكلف وقال المصنف في المنية لاجنب تمام ناول العمل  
حتى يطالع الفجر ولم يستيقظ في صوم ما تقدم من الاحاديث يدل على الفساد ويجوز القضاء  
لكن قد روي الشيخ في الصحيح عن عتبة بن ربيعة عن ابي ربيعة عن ابي ربيعة عن ابي ربيعة عن ابي ربيعة  
وهو الصحيح عندي وعمل الاحباب عليه ولا يخفى في عدم صحته بخلاف سلم التاويل في المسئلة المتقدمة ثم قال  
يدل على القضاء وكذا صحته ابن ابي ربيعة عن الظاهر صدق في تمام الصوم في الصورة المذكورة ولا يحتمل  
بصورة عدم العزم على العمل وكذا صحته كجبا لكانها تحصى بالجملة وصحته ابن ابي ربيعة عن

وجهاين

القضاء











ثم نقضه اما انك لو كنت انت الذي نظرت ما كان عليك قضاءه ورواه الشيخ علقا  
عن الكليني بقاوت ما في المتن واعلم ايضا ان مقتضى صحيح بحكم المذكرة ان من تناول  
المطهر في غير شهر رمضان اوجب عليه الفدية فلو صوم سواء كان الصوم واجبا او مندوبا  
وسواء تناول المطهر بعد الصلاة ام قبلها وبذلك صرح المشهور وبذلك عليه ما رووه  
الكليني عن اسحق بن عمار القمي عنده قال قلت لابي بصير عليه السلام يكون على اليوم والليالي  
من شهر رمضان فاستحى عن جملتها اخبر ذلك اليوم واقضى مكان ذلك يوما اخر اياهم  
على صوم ذلك اليوم واقضى يوما اخر فقال لا ينظر ذلك اليوم لانك لو كنت مستحيا لكانت  
يومه اخر ومن علي في حرة في الضعف عن ابي بصير عليه السلام قال يا الله من اجل شرب رطل  
طلع الحري وبلا على شهر رمضان قال يصوم صومه ذلك يعقبي يوما اخر وان كان قضاء  
لشهر رمضان فشقوا لغيره فشرع في العمل فليطرب يومه ذلك يعقبي واستنظر بعض المشايخ  
الحق الواحد المعين مطلقا بصوم رمضان وهو غير بعيد من وجه القضاء ايضا ذون  
**الكفارة بالانظار لاجل الغيرة بعدم الظهور مع القدرة على**  
**الانذار مع طلو يومه** اي الخبر مستندة بعد ما سبق في المسئلة المتقدمة واطلاق  
العبارة فيمنع عدم الفرق والخبر بين الواحد والمتعدد واستقر المذهب في صحة  
القضاء لو كان الخبر عدلين لان اخبار العدلين محجة شرعية فصحة القول على وجهي  
عند الباس الشريعة لثانيه وهو حسن لما ذكره لعدم وضوح مستند محبة البنية  
مطلقا بحيث يغفل محل البحث بل لا يصل لعدم ثبوت ما يستند القضاء لهذا الموضع  
فان بعضها محقق بخبر اركانها والمتبادر من الباب في غير صورة اخبار العدلين بل  
اثبات القضاء فصوره اخبار الواحد ايضا محال **الكفارة** كجمل القضاء ايضا بدو  
**الكفارة بالانذار مع الانذار بطلو يومه لطيف كذبة والقدر على**  
**المرعاة مع طلو يومه** وفي الحكم مقطوع به فكلما اصابه مستند رواه  
عن بعض القميين في القوم عنده صحيح عن جماعة من اصحابنا عن جعفر بن محمد عن حماد بن عمار  
عنه فحسن ما رووه في شهر رمضان قال السالك عبد الله عليه السلام من اجل خرج فشرع رمضان ولا

ثم نقضه

ثم ان كان قام فتنظر في الفريضة فكل شهر ما ذكر في الفريضة صومه ولا اعادة على ذلك  
كان قام فكل شهر ينظر في الفريضة فكل شهر ما ذكر في الفريضة صومه ولا اعادة على ذلك  
بما لا يكون قبل النظر في الاعادة ورواه الصدوق عن جعفر بن محمد عن ابي بصير  
ان سئل عن رجلين قاما فتنظرا في الفريضة فكل شهر ما ذكر في الفريضة صومه ولا اعادة على ذلك  
فياكل الذي لم يبين في الفريضة ولا في الشهرين انما هو قوله يقول فكل شهر ما ذكر في الفريضة صومه ولا اعادة على ذلك  
لكم الخطأ لا يبين من الخطأ الا انما هو قوله يقول فكل شهر ما ذكر في الفريضة صومه ولا اعادة على ذلك  
وسالته عن رجل كل واحد منكما سألته عن الفريضة والكيفية في الشهر واليومين من  
الجمعة وعمره واخبره ولا يبين ان يستخرج ذلك منها معونة الشربة وعلى الاصحاب والروايات  
مختلفة بالاكل والشرب واعلم ان في كثير من اصحابنا لا يرون حكم المذكور في صورة  
الظن لعدم طلو الفريضة ويوجبون ان لا يكون حكم الشك كذلك وكثير من اصحابنا لا يرون  
صورة الشك ايضا والروايات مطلقان والظاهر عدم الفرق في صورة الظن وصورة  
الشك في ثبوت القضاء وعدم لزوم الكفارة وفي الاجتهاد ما كل واحد من المشهورين  
الاصحاب يتقيد بحكم المذكور بصورة القدرة على المرعاة فحينئذ يحددها ويوجب القضاء  
وذكر ما يثبت من عبارة المفيد في المعتمد عدم اعتبارها في الفريضة فيثبت القضاء عند عدم  
المرعاة والاصحاب مطلقا ويرون فيها من قوة التام في كل واحد وعلى كل تقدير في الظاهر  
ان وجوب القضاء محصور بصورة القدرة على المرعاة لاخصاص الرواية بها فينبغي خبر  
الصورة المذكورة باقيا على اصل من عدم وجوب القضاء واعلم ايضا ان يستفاد من كلام  
غير من الاصحاب ان قضاء القضاء اذا تناول المطهر بعد الصلاة في يوم من الايام المستند في  
المرعاة وبذلك عليه الصلح وروايتنا السابقة وما رواه الصدوق عن جعفر بن محمد عن ابي بصير  
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام انما ينظر في الفريضة لم يطالع بعد ذلك لم ينظر فاجاب  
قد كان طلع حين نظرت قال فحينئذ لو كنت انت الذي نظرت لم يكن عليك شيء  
وروى الكليني عن جعفر بن محمد عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
ان تنظر طلع الفريضة لم ينظر لم يطالع فكل شهر انظر فاجده فتنظر حين نظرت قال ثم ذك

مستحرون في بيت فتنظر في الفريضة فكل شهر ما ذكر في الفريضة صومه ولا اعادة على ذلك  
وبعض واستقر المذهب في وجوب القضاء والكفارة لو كان الخبر عدلين  
الحكم بقوله لاجل حاجتنا لو كان الخبر عدلين مطلقا وبذلك عليه ما رووه الصدوق عن جعفر بن محمد  
باجل الواحد لا يثبت اثبات اجابا بعد ان مطلقا بحيث يشهد على البحث  
لا يجوز عن اشكال وجه القضاء ايضا **بالانذار لاجل الغيرة** **بالانذار مع طلو يومه**  
**طلو يومه** قال بعض الاصحاب هذا اطلاق مشكك لان المطهر لم يكن من الا  
يسوغ التعليل فيمنع من ان يكون عليه القضاء والكفارة ولو كان ممن يسوغ له ذلك انما  
لحكم سقوطها لاستناد فعله الى ان الشارع على هذا التقدير لا ينفذ الا في ذلك  
يقترن سقوط القضاء كما في تناول المطهر قبل مراعاة الفريضة ويوجبون ثبوت دليل القوة  
بما كانت هناك من شهر كل واحد منهما ماعلم فان مقتضى كون المطهر ممن لا يسوغ له النظر  
ترتب الاثر على انظار القضاء والكفارة ولا يبعد ان يقال ان حصول الظن باخبار  
الخبر لا يوجب سقوط القضاء والكفارة لصحة زيارته المذكورة في المسئلة الثانية ولا يسوغ  
انقضاء الاثر ايضا والظاهر انما هو قوله لا يجوز انما هو قوله لا يجوز انما هو قوله لا يجوز  
وجوب حصول العلم او الظن بالاشكال وبوجه مقتضى الفرض المذكور وما وجه القضاء  
فحينئذ لا يعدم دليله على عدم الاستلزام به بحصول الاثر وجوب القضاء واعلم ان  
اطلاق العبارة يقتضي عدم الفرق بين كون الخبر مستقرا او عادلا او بين كون واحد او  
متعددا وقطع الداعي الشيخ على ما لو شهد به الغرض بعد ان ثم لا يكون باطلا شي على المطهر  
ولم يكن من لا يجوز للتقليد ان شهدا بهما محجة شرعية واستشكل بعض الاصحاب انما  
ما يوجب جواز القول على البنية في وجه العوم خصوص في موضع صحيح فيتحصيل الميقين  
ويحسن ان لا يجعل محل البحث ما يصحبه تحصيل الميقين تاما لما ذكرنا من ذلك في صحيح  
زيارته على جواز الكفارة بالظن في حق ناقلا به جواز القول على شهادة العدلين الا اذا لم  
يحصل الظن فيها واما وجه القضاء ايضا **بالانذار لاجل الغيرة** **بالانذار مع طلو يومه**  
**لوطن** اخبر الله عليه السلام فكل شهر ما ذكر في الفريضة صومه ولا اعادة على ذلك

علما

علما بما ظاهرا في جواز الاخبار عند ظن الغرض والمكن للظن طرق الى العلم وما ذكره  
ففي اختلاف غير واضح فان اكثر اصحابنا هم على التبرج بذلك قال المصنف في الذم ان  
لصائم السالك عن الانظار حتى يتيقن الغرض ولا يصل الى قضاء النهار فيصلي ان  
يتيقن خلافة ولو اجتهده فليطرب على ذلك في الليل فالا فاقرب جواز الاكل وقضاء يومه  
اختلاف في الحكم المذكور وما قرره في حق الظاهر صحة زيارته الثانية اذا عرفت هذا فاعلم  
ان الاصحاب يختلفون في وجوب القضاء اذا انظر في الصورة المذكورة ثم انكشف فساد  
فقال الشيخ في الثانية لو شك في دخول الليل لوجدنا في السماء ولم يعلم بدخول  
الليل ولا غلبة على ذلك فاحتمر بين ان يعود كذا كان بنا لا كان عليه القضاء  
كان قد غلب على ذلك فدخل الليل ثم تبين ان لم يكن بها لم يكن عليه شيء وقربه به اخيرا  
في التهذيب والاستبصار والظاهر ان مراده بعبارة الظن مطلق الظن وقد لا يكاد  
في التهذيب على ذلك القوي والوجه في القول به بالبدون وان الراس قد يكثر الاصحاب  
منهم المعتمد والمرضى بابو الصلاح في وجوب القضاء وانقضاء الحق في المعصية وقوله  
في المتن وقال ابن ادریس ومن ظن ان الشمس قد غابت لعارض بعرض السماء من ظلال او  
فنائم ولم يغلب على ظنه ذلك تبين الشمس بعد ذلك فلو اوجب عليه القضاء واد الكفارة  
وان كان مع ظنه ظنه قوية فلا شيء عليه من قضاء والكفارة لان ذلك فرضه لان الدليل  
قد وجد قضاء تكليفه في عبادته فليطرب فان انظر لاجل اعادة ولا طلق فيجب عليه القضاء  
والكفارة فقال المشهور في المختلف واعلم ان قول ابن ادریس في غاية الاضطراب لا اثر وجوب  
القضاء مع الظن واستطاع مع ظنه عند انقضاء هذا وجوبه فكلما شغلا في جعفر  
التمس على ظنه لم يكن عليه شيء فلو تم عليه الظن من رتبة اخرى الجحش على الظن ولم  
يوجد الشك ذلك فان الظن هو النجاة احد الاعتقادين وليس لاجل ان رتبة اخرى  
تكون قلنا ونرى ان يكون عليه الظن وهو حسن لان للظن رتبة اخرى بعد بعضها  
وكما في رتبة اخرى ان الظن يوجد رتبة اخرى بعد بعضها رتبة اخرى بعد بعضها  
بعض المرابطة لغيره ان الظن من المسبب جدا لانه انما يتكليفه على هذا الامر لغيره ولا



عندي القول لا لانا رواه الشيخ وابن بابويه عن زرارة في الصحيح قال قال ابو جعفر عليه السلام  
وقعت الحرب فاعلم ان الغرض فان رايت بعد ذلك وقد علمت ان غرض الصلوة وضوءها  
وكف عن الكلام ان كنت قد صليت من شئنا وحل الرواية على ان يكون بعد ذلك قال ابن  
بعد نقله الرواية وكذلك روى زيد النخعي عن ابي عبد الله عليه السلام ورواه الشيخ عن زرارة  
في الصحيح لا يضر وجوده ابا في الطريق لما بيننا عليه السلام قال قال ابو جعفر عليه السلام  
اظهار الصلوة في الجنب قبل الوضوء اظهر اظهر من اظهر في الصلوة فاعلم ان غرضه  
الشعر بعد ذلك قال ابو جعفر عليه السلام وعن ابي الصالح الكوفي في الصحيح قال قال ابو جعفر  
عليه السلام من اجل صلاته لم يزل الشعر قد غابت في السماء فاعلم ان غرضه ان الشعر  
انجلي فاذا الشعر لم يغيب فقال قد تم صومعه ولا تقصيره واطلاق الظن على العباد وارجو  
فلا يصح قول الرواية عليه السلام في القرآن دالة على خلافه وعن ابي النخعي في الصحيح  
عن ابي عبد الله عليه السلام من اجل صلاته لم يزل الشعر قد غابت في السماء وكان في السماء  
سحابا فاعلم ان غرضه ان الشعر لم يغيب فقال قد تم صومعه ولا تقصيره احبب  
القائلون بوجوب القضاء عاروا الكوفي عن ابي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى بن عبد الله  
يونس عن ابي بصير وسامع عن ابي عبد الله عليه السلام في قول صاموا شهر رمضان فغيبوا  
اسود عن عرو الشعر في اوقات الليل فاعلم ان غرضه ان الشعر لم يغيب فقال قد تم  
على الذي يخطو صيام ذلك اليوم ان الله عز وجل يقول في صحيح التوراة ان الله عز وجل  
ان يدخل الليل فليقض الله ان كان غيبا ورواه الشيخ عن الكوفي عن بعض الاساطير ورواه  
تعالى في آيات في الصوم هذا انما هو القضاء ويسقط الكفارة لعدم العلم بحصول البتة واليقين  
عن الاول بعد الاشارة الى التمسك على الاحتياط بها لانه لا بد من وجوبها في الصحيح  
على صورة الشك وشا ولا اعتقاد وغيره وعن ابي النخعي في الصحيح قال قال ابو جعفر  
القضاء من صلاته لا يثبت الا مع قيام الدليل على ان القول لا يضر ما روى الكوفي  
عن حماد بن اسناد لا يثبت انما هو في قولنا قال صاموا شهر رمضان فغيبوا  
سحابا بعد عرو الشعر فلو لم يزل الشعر لم يغيب فقال قد تم صومعه ولا تقصيره

انظر صيام

انظر صيام ذلك اليوم ان الله عز وجل يقول في صحيح التوراة ان الله عز وجل  
ان يدخل الليل فليقض الله ان كان غيبا ورواه الشيخ عن الكوفي عن بعض الاساطير ورواه  
يحيى ان يكون المراد به صلاه المتطهرين في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
وجود القضاء والكفارة جميعا وانما هو سقوطها لو ثبت صحتها الاصل في وجوب  
الصلوة مع استمرار الاحتياط اشكال فيمن كان احدا لا يملك الصلوة والاحتياط في الوجوب  
هو الاصل في نهار رمضان والاحتياط في الايام التي فيها لا يملك الصلوة والاحتياط في الوجوب  
يكون المراد به ما قبل الظن من الاحتياط في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
تحتية بين الظن والوجوب بان المراد من الوجوب رجوع احد الطرفين لا لانه في شدة  
من الظن ترجيح الامارة الشرعية ويوجب ربط دليل بل هو في الصحيح سقوط القضاء مع  
حصول الظن الذي سماه الشهيد فيهما كما قبل **تحكم الموضع حكم الواجب** في كل  
موضع تعلق حكم القضاء والكفارة والواجب تعلق بالموضع الذي لا يملك الصلوة  
بين الاحكام **وتحريم وطول الكفارة** في الاختلاف في ذلك بين الاحكام في وجوب القضاء  
والكفارة بسبب اختلاف بين الاحكام في ذلك بين الاحكام في وجوب القضاء  
والكفارة وقال في اختلافه ان الذي هو في الصحيح ان كان في القضاء والكفارة فان اوجب ولم  
ينزل فليس لاحكامنا فيه نص لكن منصوص في صحة القضاء لا في اختلافه فانما  
الكفارة فلا يلزم لان الاصل في رداء القضاء ان لا يرد شيئا وقفت على خلافه كثير  
يعني من الذي دفع به الكفارة يدفع القضاء مع قولنا انما يصح بان يرد الا ان  
يفتح مع قولنا ما سكت الله عز وجل فاعلم ان غرضه ان الشعر لم يغيب فقال قد تم  
بفتح وجوب القضاء بل هو في الصحيح ان لا يرد شيئا وقفت على خلافه كثير  
يقال من راد الفجر في الصحيح انما هو في الصحيح ان لا يرد شيئا وقفت على خلافه كثير  
بذلك فهو الاجماع الذي دعاه واستقر به الحق والمصنف في اختلافه في رداء القضاء  
فيه تابع لوجوب القضاء في رداء القضاء المستقر عليه الكلام كما في قوله في الصحيح  
**وتحريم الكفارة على اليد ورسوله ولا كفارة على غيره** في اختلافه في ذلك

والكفارة

بعد انما تم على مطلق الكفارة في رمضان كان سررا ما ذكره في الصحيحان والسيد الذي  
في الاستسار على ان ينفذ في الصوم موجب القضاء والكفارة وفي صحيحه من الاصل  
سهم السيد الذي في الجمل وابن ادريس في رداء القضاء والكفارة في القول لا يملك الصلوة  
من صحيحه محمد بن مسلم في الاحتياط باجماع الفرقه ورواه الشيخ عن ابي بصير  
في الصحيح قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول انما لا يملك الصلوة ويقدر الصائم  
قال قلت لمكانه قال ليس حيث تدب انما ذلك الكذب على الله وعلى رسوله عليه السلام  
وعلى آله عليه السلام وعن حماد بن اسناد لا يملك الصلوة في قولنا قال صاموا شهر رمضان  
كذلك في شهر رمضان فقال لا يملك الصلوة في قولنا قال صاموا شهر رمضان فغيبوا  
تعد ويمكن ان يكون اجماعا من الجاهل فيمنع ثبوته ولما عن الرواية في الجمل على استحباب  
القضاء والاعادة والمراد بالقضاء في الجمال بقرينة انضمام الموضوع واطلاق الكفارة  
فيما يشاف اذا انظر انما لم يقل احد بانها مطلق الكذب بل هو في قولنا انما لا يملك الصلوة  
وقد جازى القدر في سائر الروايات في الاستسار لا يملك الصلوة وهو في قولنا قال صاموا شهر رمضان  
وهو في قولنا قال صاموا شهر رمضان فغيبوا سحابا بعد عرو الشعر فلو لم يزل الشعر لم يغيب فقال قد تم  
ما يرد على القول في رداء القضاء من صحيحه محمد بن مسلم في الاحتياط باجماع الفرقه ورواه الشيخ عن ابي بصير  
او عبد الله عليه السلام في قولنا قال صاموا شهر رمضان فغيبوا سحابا بعد عرو الشعر فلو لم يزل الشعر لم يغيب فقال قد تم  
الشيخ عن حماد بن اسناد لا يملك الصلوة في قولنا قال صاموا شهر رمضان فغيبوا سحابا بعد عرو الشعر فلو لم يزل الشعر لم يغيب فقال قد تم  
قد اظهر عليه قضاءه فقلت انما لا يملك الصلوة في قولنا قال صاموا شهر رمضان فغيبوا سحابا بعد عرو الشعر فلو لم يزل الشعر لم يغيب فقال قد تم  
اجواب الجمل على الاحتياط باجماع الفرقه ورواه الشيخ عن ابي بصير في الصحيحان  
**والا كفارة في القضاء والكفارة على اليد ورسوله ولا كفارة على غيره** في اختلافه في ذلك  
لما في صحيحه محمد بن مسلم في الاحتياط باجماع الفرقه ورواه الشيخ عن ابي بصير في الصحيحان  
وابن ابراهيم في صحيحه محمد بن مسلم في الاحتياط باجماع الفرقه ورواه الشيخ عن ابي بصير في الصحيحان  
لا يرواه في صحيحه محمد بن مسلم في الاحتياط باجماع الفرقه ورواه الشيخ عن ابي بصير في الصحيحان  
ويؤيد ذلك ما ذكره في صحيحه محمد بن مسلم في الاحتياط باجماع الفرقه ورواه الشيخ عن ابي بصير في الصحيحان

والكفارة في الاراء في الماء على الاطراف والروايات في صحيحه محمد بن مسلم في الاحتياط باجماع الفرقه ورواه الشيخ عن ابي بصير في الصحيحان  
في الاستسار على ان ينفذ في الصوم موجب القضاء والكفارة وفي صحيحه من الاصل  
سهم السيد الذي في الجمل وابن ادريس في رداء القضاء والكفارة في القول لا يملك الصلوة  
من صحيحه محمد بن مسلم في الاحتياط باجماع الفرقه ورواه الشيخ عن ابي بصير  
في الصحيح قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول انما لا يملك الصلوة ويقدر الصائم  
قال قلت لمكانه قال ليس حيث تدب انما ذلك الكذب على الله وعلى رسوله عليه السلام  
وعلى آله عليه السلام وعن حماد بن اسناد لا يملك الصلوة في قولنا قال صاموا شهر رمضان  
كذلك في شهر رمضان فقال لا يملك الصلوة في قولنا قال صاموا شهر رمضان فغيبوا  
تعد ويمكن ان يكون اجماعا من الجاهل فيمنع ثبوته ولما عن الرواية في الجمل على استحباب  
القضاء والاعادة والمراد بالقضاء في الجمال بقرينة انضمام الموضوع واطلاق الكفارة  
فيما يشاف اذا انظر انما لم يقل احد بانها مطلق الكذب بل هو في قولنا انما لا يملك الصلوة  
وقد جازى القدر في سائر الروايات في الاستسار لا يملك الصلوة وهو في قولنا قال صاموا شهر رمضان  
وهو في قولنا قال صاموا شهر رمضان فغيبوا سحابا بعد عرو الشعر فلو لم يزل الشعر لم يغيب فقال قد تم  
ما يرد على القول في رداء القضاء من صحيحه محمد بن مسلم في الاحتياط باجماع الفرقه ورواه الشيخ عن ابي بصير  
او عبد الله عليه السلام في قولنا قال صاموا شهر رمضان فغيبوا سحابا بعد عرو الشعر فلو لم يزل الشعر لم يغيب فقال قد تم  
الشيخ عن حماد بن اسناد لا يملك الصلوة في قولنا قال صاموا شهر رمضان فغيبوا سحابا بعد عرو الشعر فلو لم يزل الشعر لم يغيب فقال قد تم  
قد اظهر عليه قضاءه فقلت انما لا يملك الصلوة في قولنا قال صاموا شهر رمضان فغيبوا سحابا بعد عرو الشعر فلو لم يزل الشعر لم يغيب فقال قد تم  
اجواب الجمل على الاحتياط باجماع الفرقه ورواه الشيخ عن ابي بصير في الصحيحان  
**والا كفارة في القضاء والكفارة على اليد ورسوله ولا كفارة على غيره** في اختلافه في ذلك  
لما في صحيحه محمد بن مسلم في الاحتياط باجماع الفرقه ورواه الشيخ عن ابي بصير في الصحيحان  
وابن ابراهيم في صحيحه محمد بن مسلم في الاحتياط باجماع الفرقه ورواه الشيخ عن ابي بصير في الصحيحان  
لا يرواه في صحيحه محمد بن مسلم في الاحتياط باجماع الفرقه ورواه الشيخ عن ابي بصير في الصحيحان  
ويؤيد ذلك ما ذكره في صحيحه محمد بن مسلم في الاحتياط باجماع الفرقه ورواه الشيخ عن ابي بصير في الصحيحان

في الصحيح



والمستفاد من هذه الاخبار انهما تركا لما قالوا من انهما لم يمتا عليهما راسا من  
التيروا في معناه في احسانا في غير ظاهر في التحريم لكن لما كان يحصل للمعين بالبركة  
من التكليف الثابت بتوقف على الجنب استبعاد القول بغيره ولا يمتا روي  
ابن سنان في شيوخ استعمال الكراهة في احسانا في التحريم واما الغضاء والكفارة  
فتبينان بالاصح عدم دليلهما على ثبوت شيء سنها وبطلانها من ثبوت شيء  
منها بالذكرة قال في الحبر وغيره يمكن لزوم كون الوجه في التحريم الاحتياط في الصوم  
فان المرعى في الاخذ بالاحتياط من لزوم حصول الماء للوجه في التحريم وان لم يحرم  
غضاء ولا كفارة لانهما استعملوا في ابتداء ما يوجب الحظر ويقتضي التنبه على لزوم  
الاحتياط لانهما لم يردوا بالارتماس من الراس في الماء ولم يكن البدن خارجا في الماء  
كما هو مقتضى الروايات المذكورة وتنتظر في القدوس في الجاني عن الراس في غرض  
الماء بالارتماس وذكر بعض الاصحاب انه لا يعتبر فيكون دفعه عن راسه فلا يحرم راسه  
على التقا قبله يتعين بالتحريم ولا تارة في الجاني فان المستفاد من بعض الروايات  
لانه الراس لما قالوا من انهما لم يمتا عليهما راسا من التيروا في معناه في احسانا في التحريم  
ثم انهم قد دخلوا في آخر بحيث لا يحصل الاجزاء جميعا في التحريم عدم التحريم  
ولعل من مضبوط من في صورة التقاض واجتنب بعض الاصحاب في التحريم  
بعض لما ذكرناه من ان كانت منابت الشعرة من الراس وبوجه لا يصدق  
عليه الا انما عرفنا **الاحتياط** في اطلاق الحظر وكلام الاصحاب يقتضي عدم الفرق في حكم  
المذكور بين الصوم الغرضية والتأخر ولا وجه ان قلنا بكونه منابتا في الصوم  
كغيره من الغضاء وان قلنا بالتحريم خاصة لاحتياط التحريم في الصوم التأخر في  
المصلحة المذكورة ويحتمل الاحتياط اذا كان تناول المصلح من قبله بطريقا في  
الوجه عند جوارحه في صوم التأخر **فان قلت** قال الشهيد الثاني انه فائدة التحريم  
تظهر من الروايات في غير موضع فانه يقع ناسا للتحريم بعض اجزاء الغضاء في السواد  
في العبادة قال بعض الاصحاب بوجوب عدم وضع الغضاء في حال الاخذ في الارتماس ولا يمتا

في الماء

في الماء لا استحالة اجتماع الواحد كحل في الشيء الواحد اما لو وقع في حال الاخذ في  
رفع الراس من الماء فانه يحكم بجهته لان ذلك لا يحصل لم يحصل في غير موضع  
المقتضى لانهما دون وجهه لكان الغضاء يتحقق باخراجه من البدن من الماء لكونه  
في ذلك كالمثل لان المتبادر من الغضاء المأمور به في الاخبار غير ذلك بل هو لا يحصل  
اليقين باستحالة التكليف بهذا الفعل **فان قلت** قال الشهيد الثاني في المعتبر في احسانا في التحريم  
حالة لعدم ترقية التمسك بالوجه وكما جاء في الروايات في الغضاء في حكم التحريم  
جديد لكن لا يظهر من الروايات انما جاء في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
بتقديره في التقاض على بعض الوجه وبوجه **وكيفه** **تقبل** **الاحتياط** **في** **الصوم**  
**وملازمة** **الاحتياط** **في** **الصوم** **فان قلت** في حق جواز من الاصحاب في التحريم في الغضاء والماء في الذكر  
الكرامة من تحريم الحظر فيكون مشهورا وبوجه في الماء في هذا الباب روي انما كانت  
الكلية عن الجاني في التحريم ولكن من انما جاء في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
ايضا في ذلك من انما جاء في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
مستوفى من جانب في التحريم قال في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
فقال في التحريم الكبير في ذلك فلا يمتا واما الشارح فيكون فلا يمتا في المعتبر في الغضاء في حكم  
الشروط من قلت فانه في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
طهره فقلت ان شئت فقل انما جاء في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
قلت ولا شيء قال في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
رواه الشيخ عن ذرة في غير موضع من التحريم في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
او قبل في غير موضع من التحريم في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
بستيفاء من التحريم في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
قلت لا يمتا في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
اخبرني عن ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
قال الباشا عن ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا

في الماء

بذلك الصغيرة وانما قد دخل في جوف من راسا في حال الارتماس في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
شيء **وكيفه** **الاحتياط** **في** **الصوم** **فان قلت** في حق جواز من الاصحاب في التحريم في الغضاء والماء في الذكر  
الكرامة من تحريم الحظر فيكون مشهورا وبوجه في الماء في هذا الباب روي انما كانت  
الكلية عن الجاني في التحريم ولكن من انما جاء في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
ايضا في ذلك من انما جاء في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
مستوفى من جانب في التحريم قال في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
فقال في التحريم الكبير في ذلك فلا يمتا واما الشارح فيكون فلا يمتا في المعتبر في الغضاء في حكم  
الشروط من قلت فانه في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
طهره فقلت ان شئت فقل انما جاء في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
قلت ولا شيء قال في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
رواه الشيخ عن ذرة في غير موضع من التحريم في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
او قبل في غير موضع من التحريم في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
بستيفاء من التحريم في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
قلت لا يمتا في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
اخبرني عن ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
قال الباشا عن ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا

او غيره

او غيره كما خرج به المصنف وغيره فلا هو فضلا عن الاصحاب في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
عدم تحريمه كما قال المصنف في المتن والاصحاب في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
في الصحيح قالوا انما جاء في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
فانما جاء في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
الاصحاب في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
اجابوا في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
صحيح ولا يخرج من باهر من انما جاء في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
انما جاء في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
اراست ان قوي على ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن تحريم الحظر في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
بالجماعة لكونه لا يمتا في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
بن جيون في التحريم في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
والجماعة وقد اجمعت في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
وروي الشيخ معلقا عن حماد الساجي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن تحريم الحظر في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
صائم قال لا يمتا في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
رواه الكليني في التحريم في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
جعفر بن سليمان عن الرجل يدخل الحمام ويصاوم في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
جواز الاصل مع بعض الروايات في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
**سعد** **الحق** **في** **الصوم** **فان قلت** في حق جواز من الاصحاب في التحريم في الغضاء والماء في الذكر  
الكرامة من تحريم الحظر فيكون مشهورا وبوجه في الماء في هذا الباب روي انما كانت  
الكلية عن الجاني في التحريم ولكن من انما جاء في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
ايضا في ذلك من انما جاء في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
مستوفى من جانب في التحريم قال في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
فقال في التحريم الكبير في ذلك فلا يمتا واما الشارح فيكون فلا يمتا في المعتبر في الغضاء في حكم  
الشروط من قلت فانه في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
طهره فقلت ان شئت فقل انما جاء في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
قلت ولا شيء قال في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
رواه الشيخ عن ذرة في غير موضع من التحريم في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
او قبل في غير موضع من التحريم في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
بستيفاء من التحريم في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
قلت لا يمتا في ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
اخبرني عن ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا  
قال الباشا عن ذلك كالمثل كما في عدم ترقية التمسك بالوجه وان لم يمتا

او غيره



عن أبيه عليه السلام قال لا بأس بالكل الصائم وذكره السعوط للصائم وعن عبيد بن ربيع  
أيضا عن جهم بن أبي عبيد عن علي بن أبي حمزة عن السعوط للصائم وعن كيث المرادي قال  
سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصائم في الأذن الذي قال لا بأس بالصائم  
فإنه يكره أن يفتح من وجب القضاء والكفارة بآلة أوصل إلى الأذن المغطى فكان  
عليه القضاء والكفارة لأن الأذن جوف مغطى بها قال الشيخ في التهذيب  
السعوط فليس في شيء من الصائم بآلة المستط الكفارة وإنما وردت في الكفارة  
والمستطاد من كلام الصائم حيث قيل حكم بغير المقدار المغطى من المستط  
وهو المستط من الشيء جاعل من الشيء وحدة من كثر إطلاق الحكم بالكراهة وعن  
أبي داود وابن أبي عمير في المغن الطائفة يحكم بغير الباس والمص ومن تعذر على العمل  
أيصال إلى المغطى وجب القضاء والكفارة وأصح على الوجه بآلة أوصل إلى المغطى  
في مكان على القضاء والكفارة وغيره فلا قضاء ما يدل على أنه الإصالة إلى المغطى  
مغطى بآلة أو غيره للصائم **شئ الرابح** والربحان كل بنت طيب النجس على  
نصف عليه من القدر **خصيصا الربحان** أما كراهة غير الربحان فلا أعلمه بالخطأ  
وفي المستطاد قولنا الجاهل بآلة أو غيره للصائم وعن الحسن بن راشد في التوضيف  
عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يتم الربحان وعن الحسن بن الحسين باسناد في جهم  
عن أبي عبد الله عليه السلام قال وسألت عن الصائم بغير الباس فقال لا يتم الربحان  
وأما الكفارة في الشيء عن الحسن بن راشد في التوضيف قال قلت لأبي عبد الله  
أما نحن في الشيء فلا قلت نعم الصائم قال نعم قلت من أين جاء هذا قال لم يقل  
من قال بغيره قلت قال الصائم يستنعق في الماء قال نعم قلت في ما جده قال  
قلت من أين جاء هذا قال لم يقل قلت قال الصائم في شيء الربحان قال لا لأنه ذكره  
تيلذذ وأما كراهة الربحان فلا رواه الكوفي والشيخ وغيره في بعض أسانيد  
جهم لا يكرهه بغيره فلا يحدوه قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول من ربح  
جهم لا يحدوه بغيره فلا يحدوه قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول من ربح  
جهم لا يحدوه بغيره فلا يحدوه قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول من ربح

عن

عن علي بن أبي حمزة قال لا بأس بالكل الصائم وذكره السعوط للصائم وعن عبيد بن ربيع  
أيضا عن جهم بن أبي عبيد عن علي بن أبي حمزة عن السعوط للصائم وعن كيث المرادي قال  
سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصائم في الأذن الذي قال لا بأس بالصائم  
فإنه يكره أن يفتح من وجب القضاء والكفارة بآلة أوصل إلى الأذن المغطى فكان  
عليه القضاء والكفارة لأن الأذن جوف مغطى بها قال الشيخ في التهذيب  
السعوط فليس في شيء من الصائم بآلة المستط الكفارة وإنما وردت في الكفارة  
والمستطاد من كلام الصائم حيث قيل حكم بغير المقدار المغطى من المستط  
وهو المستط من الشيء جاعل من الشيء وحدة من كثر إطلاق الحكم بالكراهة وعن  
أبي داود وابن أبي عمير في المغن الطائفة يحكم بغير الباس والمص ومن تعذر على العمل  
أيصال إلى المغطى وجب القضاء والكفارة وأصح على الوجه بآلة أوصل إلى المغطى  
في مكان على القضاء والكفارة وغيره فلا قضاء ما يدل على أنه الإصالة إلى المغطى  
مغطى بآلة أو غيره للصائم **شئ الرابح** والربحان كل بنت طيب النجس على  
نصف عليه من القدر **خصيصا الربحان** أما كراهة غير الربحان فلا أعلمه بالخطأ  
وفي المستطاد قولنا الجاهل بآلة أو غيره للصائم وعن الحسن بن راشد في التوضيف  
عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يتم الربحان وعن الحسن بن الحسين باسناد في جهم  
عن أبي عبد الله عليه السلام قال وسألت عن الصائم بغير الباس فقال لا يتم الربحان  
وأما الكفارة في الشيء عن الحسن بن راشد في التوضيف قال قلت لأبي عبد الله  
أما نحن في الشيء فلا قلت نعم الصائم قال نعم قلت من أين جاء هذا قال لم يقل  
من قال بغيره قلت قال الصائم يستنعق في الماء قال نعم قلت في ما جده قال  
قلت من أين جاء هذا قال لم يقل قلت قال الصائم في شيء الربحان قال لا لأنه ذكره  
تيلذذ وأما كراهة الربحان فلا رواه الكوفي والشيخ وغيره في بعض أسانيد  
جهم لا يكرهه بغيره فلا يحدوه قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول من ربح  
جهم لا يحدوه بغيره فلا يحدوه قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول من ربح  
جهم لا يحدوه بغيره فلا يحدوه قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول من ربح

**المضمضة للصلاة والتداوي والعصب على رائي** قال الصائم في المضمضة  
لم ينظر الخلاف بين العلماء كذا سواء كان في الطهارة أو غيرها أو المضمضة يدخل  
الماء إلى حلقه فإن تعذر ابتلاع الماء وجب عليه القضاء والكفارة وهو قول كل من  
بالأكل والشرب لم يتعد به بل يتعد بغيره استناده فان كان قد تعذر القضاء فلا  
قضاء عليه ولا كفارة وإن كان التردد والعصب وجب عليه القضاء خاصة وهو قول  
عليه السلام قال الشيخ في التمهيد المضمضة والمستنشق في بعض حكمها إذا كان في الصلاة  
فلا شيء عليه بل يدخل منه في حلقه وإن كان في غير الصلاة فلا شيء عليه في القضاء  
والكفارة ونقل عن طائفة من الأصحاب دليل على أنه لا شيء عليه إذا دخل في حلقه وإن كان  
لغيره فلا يخرج الشيخ في الاستسقاء لعدم جواز التعصيف للتردد وكلام المصنف يدل  
على تحريم التعصيف للتردد والعصب والذي حصل في هذا الباب أخبار الأئمة وأرواها  
عن كوفي في الصحيحين وأبو عبد الله عليه السلام في الصائم يتوضأ في المضمضة فيدخل الماء حلقه قال  
إن كان وصونه لصلوة فربما غلب عليه قضاء وإن كان وصونه لصلوة فربما غلب عليه  
القضاء وروى الكوفي عن حماد في الحسن بن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام في غسل  
بعض المتأخرين لغيره بغيره أو غيره السابق وسقط حكمه من الاستسقاء وبه حسن الشافعي  
أما رواه الشيخ عن سماعة بأسناد لا يعيد بغيره وتما قال سماعة عن النبي في رمضان  
فقال إن كان شيء يبرده فلا بأس فيه وإن كان يكره فليس عليه عليه القضاء قاله  
عن رجل جئت بالماء يتعص من بين يدي فدخل حلقه قال عليه القضاء وإن كان في وضوء  
فلا بأس وروى الصدوق عن سماعة في الموقوف عن أبي عبد الله عليه السلام في غسل المتأخرين أو غيره  
والشيخ عن الضعيف عن يوسف قال لا يصح في رمضان يستاك من شاة وإن تعص  
في وقت فربما يدخل الماء حلقه فلا شيء عليه وإن تعص في غير وقت فربما يدخل الماء حلقه  
فلا لامة ولا فصل للصائم أن لا يستنشق في الرابع وأما الكوفي عن ابن أبي عمير في الحسن  
بن أبي حمزة عن حماد عن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام في الصائم يتعص في شيء  
ولكن لا يبالغ في الاستسقاء رواه الشيخ عن حماد السابق في الموقوف قال الصائم عليه السلام

أيصال الخبر العفيف وبأن الرخصة على الأعراس مجال وإنما يستعمل  
إستعمالها فأنما وصلت إلى الجواز علم لغيره جازما وقد نقلت ذلك في بعض الأجزاء  
وبه تعديل ضعيف جدا وكذا في الرواية فلهذا ما ذكره عند بلده **وذكره**  
للصائم **بأن الشئ على الحسد** لرواية الحسن بن راشد ورواية الحسن بن الحسين  
المستأخرين في المسئلة المتقدمة ورواية الحسن بن الحسين في المضمضة المذكورة وبحث  
الأئمة للصائم وأما رواه الكوفي عن عبد الله بن مسعود في التعصيف قال سمعت  
أبا عبد الله عليه السلام يقول لا تغرق فيك الحسدك وهو طيب وانت صائم حتى  
تقصر ويذهب إلى الجواز ضافا إلى المصالح وعدم دلالة الروايات على المنع التزم بها  
الشيخ عن حماد بن مسلم في الصحيحين وأبو عبد الله عليه السلام قال الصائم يستنشق في الماء ويصحب  
عليه رأسه ويصحب به الثوب ويصحب به الحصى ويصحب به الحجر ولا يغتر ولا يخل  
**ويكره أن يفتح حلقه في الماء** على المشهور بين الأصحاب وعن أبي بصير  
أدلت على الملة في الماء أو غيره من الماء القضاء وعن ابن أبي عمير في الجواز  
أيضا والآخرين أنما يفتحان الرئتين في الماء فيكون في حلقه الماء  
للصائم ولما أحسن النقل فليحتمل من هذا أن لا على حكم الحق في الشيء في الجواز  
بالماء الحذر في الشيء المسوخ كسواها في الصلاة والمقام في الجواز **وذكره**  
**وأنما يفتح الحلق في الماء** **أما إذا كان في الصلاة** **أو في غير الصلاة**  
**أو في غير الصلاة** **أو في غير الصلاة** **أو في غير الصلاة** **أو في غير الصلاة**  
فلا بأس في الصلاة بين الأصحاب وشبه في الصلاة في الجواز وعن أبي عبد الله عليه السلام  
من أن في رمضان فأنما لا يفتح حلقه في غير الصلاة ويجوز له أن يفتح حلقه في الصلاة  
وأما رواه الشيخ عن أبي بصير عن عبد الله بن محمد عن النبي قال سألت عن رجل احتلام  
الصائم فقال لا بأس في غير رمضان فأنما لا يفتح حلقه في غير الصلاة ويجوز له أن يفتح حلقه في الصلاة  
في غير رمضان فأنما لا يفتح حلقه في غير الصلاة ويجوز له أن يفتح حلقه في الصلاة  
فقد مر به سابقا **ويخصه في الشيء** **فدخل الماء حلقه** **فأفقا**

المضفة































واما على العمل بعد العظم بان التناول لا يبيحها فكل من تناول من الجماع وما في حله فمؤثر  
في صيرورة المكلف فربما لا يصوم من يكمل السنة وان حصل شرط الصيام وروى  
المالك بالسنن في حق ما لا يفي بضعف الوجه الاول والثاني المشهورين للاصحاح في الاول  
بالنية ليلما للمعنى عمل واحد الصوم لغوات الشرط وجوب القضاء وفي وجوب القضاء  
قولنا اقم ما عدم الوجوب بقطع الضم والنية للاصل الثاني من المعاصر الثالث  
لوجوب النية في ثلثة التواريخ من كل حكم بالصوم الشرع للشايعين وقت النية اثن  
اول النهار وحكم من لا يتناول اذا كان التحدث قبل تناول الشرع دون اذا كان  
بعده فبما وجه **ولا يفسد الصوم من نية على نية** في شهر رمضان  
المستأخرين وعن الشافعي والرافعي والاصحاب وسلاوات شهر رمضان تكون نية واحدة  
من اول قال التحدث في النية في الصيام بعد الاجماع بالاجماع من الظاهر لنية النية في  
في الشهر كله لان حرمة حرمة واحدة كما اثرت في اليوم الواحد ما وقعت في ابتداءه وقام  
في السائل الرئيسية على اقل المصنف في مختلف النية الواحدة في ابتداء شهر رمضان في وجوب  
في كل ليلة وبه للمذهب الصحيح الذي هو اجماع الامامية والمختلف بين من يراه ولا يوافق  
ثم اعرض على من يراه كيف تجزى النية في جميع الشهر وبمن يتقدم في اول ليلة منه واحدا منها  
تؤثر في الشهر كله كما تؤثر في اليوم كله وان وقعت في ابتداء ليلة ولو شرطت معان في الشهر  
لهما لوجوب تجديد النية في كل حال من زمان كل يوم من شهر رمضان فانه في هذه الاحوال كلها  
تأكل لوجوب تجديد النية في كل ليلة لثبات استمرار النية طول الشهر من وجوب تجديد النية في كل ليلة  
التي كان من شرطه في كون ترك النية طول الشهر صوابا فكذا القول بالنية الواحدة في  
فرضنا ان اجمع شهر رمضان انما هو شرطه في صيام جميع ايامه وان وقعت في اوله  
ما ذكره من شرطه حرمة واحدة مع كون الجميع عبادة واحدة بل هو من كل يوم اعتمد  
بغيره من غير نية ولما اشترط في الكفاية بتعدد العطر ومع ثبوت اجماع وروى  
الحق في كل المصنفين بالنية في صوم النية على الصواب لئلا قال لكن على الذي اورد في ذلك الاجماع  
وكذلك الشيخ في صوم النية لكون يوم في ليلة لئلا لا يعلم اذ احياها في الاجماع واستدل

بعضهم

بعضهم على القول الاول بقول النبي صلى الله عليه وآله لا يصيام لمن لم يمسك الصيام من الليل  
مقتضى الاول يجوز للمفارقة حرجا من الضيق في قدر المتقين للفقير والاجماع في وجوبه على  
مقتضى الاصل وفيه تأمل لعدم ثبوت صحة الرواية الاولى وفيه اجمال في قوله لا يصوم  
انبات وجوب المفارقة بحسب الدليل لا بحسب اهل اشكال نعم انما لم يتناول من قبل ان يصوم العلم  
البراه من التكليف الثاني يقتضي وجوب تجديد النية بناء على ان كذا ما سبق من عدم ثبوت  
كون النية شرط خارجا وعدم ثبوت كون الصوم حقيقة شرعية في غير السالكين من غير اعتبار  
استحبابه الفرائض المؤثرة في التحريم الا ان هذا الوجه لا يثبت وجوب القضاء عند الاخلال  
لتجديده وكيف كان فلا ريب في ان تجديد النية في كل يوم من الشهر في كل ليلة لا يقتضي  
فان الاول تجديد في الاصل واستحبابه استحباب الحكم الشرعي الثاني بناء على ان التناول بالنية  
بنية واحدة للنية بعبادة واحدة كما صرح به في ليلة من شاء ان العبادة الواحدة  
المستقلة على النية الواحدة ان لا يجوز تفرق النية على اجزاء كما هو المعلوم من حالها في  
يشكل الاول في فقد النية بتعدد الايام لاستمراره وتفرق النية على اجزاء العبادة الواحدة  
التي تقتضي النية الواحدة فكل الطريق المخرج من الاشكال يجمع بين نية الجميع وبين  
النية لكل يوم واعترض عليه بمنع استماع تفرق النية على اجزاء العبادة خصوصا مع  
انفصال بعضها من بعض واعترض عليه ايضا بان الاستدلال بحكاية الوحدة كالاستدلال بالتحقيق  
والصوم في الشهر معتبر بضعفها كما هو الظاهر بالبين وانما تقوم على الاجماع وتغير الجواب  
للاجواب يقتضي تجزؤهم بالنظر في عبادة الشهر وان على اختلاف في ذلك الظاهر  
لم يزل احكام الصوم كل يوم عبادة مستقلة في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في  
تفرق نية على علم لا يعود القول بان كل واحد عبادة مستقلة والجميع عبادة مستقلة  
اخرى فلو قيل بان كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر  
لكن لا فرق لحد صرح به في اولها في النية في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر  
او ثالث ليلها في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر  
وقال المصنف في الشهر لكونه من شهر رمضان في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر

منهم ابن ادريس والمسلم واستحبه بعض المتأخرين وروى الشيخ والمروزي والمحقق في النية  
عن رمضان دون اذناه اجمع للمصنف في مختلف على وجهين من عدم الاجزاء بالتناهي بين  
نية صوم رمضان ونية عبادة وروى عن شهر رمضان في غير التمسك والنية الواحدة في  
العبادة وفيه نظر الاول فلان التناهي في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر  
نية السالكين مع التمسك في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر  
واما الثاني فلان التمسك في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر  
حقيقة العبادة فلا يستلزم انما هو سلطان الصوم واما الثاني فلان وجوب طاعة النية  
بجميع اجزائها وحضورها في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر  
البحث اجمع المحقق على الاجزاء عن رمضان بان النية المشروطة حاصلة في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر  
زاد لعل لا عذر به في ان الصوم حاصل بشرط تجزؤه واستحبابه بعض المتأخرين ان يراه  
شأنه من معنى المطابق لنية رمضان وانما هو صوابا معناه انما هو اجمع وغيره لم يوافق في مشد  
لانتهاء شرطه وعينه تأمل والتسليم في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر  
في الرواية من الاجمال بحيث لا يتجوز منها المتصور وعلى وجه يمكن الاستدلال بانها في موضع البحث  
والظاهر لزم العيان بالبراه من التكليف الثاني لا يحصل مع النية المذكورة لكن في انبات وجوب  
القضاء اشكال وقد عرفت فخرج في كل ما سبق بناء على اطلاق كلام المصنف يقتضي عدم الفرق  
بين اجماعه لكونه من رمضان والعالم به لكن الظاهر لزم العوم بالنسبة الى اجماعه في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر  
في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر  
بنية التدب **لا يجوز صوم يوم** الثالث **في رمضان** فلا يجوز عن رمضان  
لوظهر ان كان منه القول المشهور بين اصحابنا في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر  
اصطلاح وسلاوات ابن البراج وابن حزم وابن ادريس والعاقلان في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر  
ما بين كونهما في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر  
الصوم في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر  
فيه يكون حراما كما لا يخفى بغير طاعة فلا يخفى بالاشكال في رواه الشيخ عن محمد بن

فالحمد لله في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر  
فيه سواء وفي الرواية من عدم الكفاية هنا اجماع **ولا يفسد الصوم من نية على نية** في شهر رمضان  
اي على نية التماسك على نية في شهر رمضان المستأخرين وذهب الشيخ في التفرقة والمثبت  
للاجماع ان الكفاية بنية متقدمة على الشهر للتامسك وليس فيها تعيين لمدى التقدم والاطلاق  
في كل يوم من شهر رمضان في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر  
يوم واما ما وقيل في التمسك في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر  
واحد والآخر للشيخ لان العقد الثاني بخصو النية المطلقة والمقابلة ليست  
بشرط تباينها ان الكفاية بالنية المتقدمة على الشهر كذا ان الكفاية بالنية المتقدمة على  
الصوم ولعل نظر المتقدمين على قولهم ان لا يصام لمن لم يمسك الصيام من الليل  
وعلى كونه المفارقة مقتضى الدليل حرجا عند عدم راقضاه الدليل ولا يصح اخراجه  
عنه فيما لم يقع دليل عليه في النظر في كتابين بحال والتحقيق في خلافه على ما لاحظه  
ما سبق **ولا يفسد الصوم من نية على نية** في شهر رمضان بالاصالة فلا  
يجوز لافراد صوم في رمضان ذبا وان جوزوا ما لا يصام للمدور في الشهر ولا  
واجبا في التمسك في الشهر ويحرم وهو المشهور بين الاصحاب فيقال عن الشيخ في  
للبيوط ان جوز الصيام للمدورين المسافر في رمضان ويدل على الاول ان الصيام  
وطيفة شرعية يتوقف على اذن الشارع وتوقيفه ولم يحصل في موضع البحث فيكون  
تشرعا وبذلك ورواه الشيخ عن الحسن بن يمامة بحال عن رجل قال كنت  
مع ابي عبد الله عليه السلام في مكان من المدائن في شعبان وهو صائم ثم راينا بال شهر رمضان  
فانظر فقلت لعلنا في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر  
واستعطفنا قال لزم ذلك قطع ولما انفعنا اشتدنا وها نحن في اليوم من شهر رمضان  
ما لم يقبل الرواية التي اجمعت عليها الشيخ في جوز صيام التامة في السفر مستحبة لعدم  
في شهر رمضان في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر في كل يوم من الشهر  
**عبر** ان شهر رمضان فيه **لا يجوز عن نية على نية** في شهر رمضان

منهم



[illegible]

ولا يتحقق له هذه الرواية فنعلم الشيخ عن الكلبي وفي الكافي عصا من شهر رمضان  
والقائم برتبة الاستقام من الشيخ وبعضنا نحن سواها وسيمثل ان يكون الشهر يوما عدا  
من نسخ الكافي وعلى كل حال يرتفع القول على آخره في تمام المعارضة فان المعارضة  
محال لاقاطع واما باقي الاخبار فعدم نفاذ سندها واحال كلها على الاضمية وعلى  
تقديمها على القول بمرجع الشهر لغيره التي المحصورة ولا يلزم عدم الاخبار الواسلة  
محال اشكال صاحب الشيخ في اختلاف اجماع الفقهاء وانما نرى على غير تمام يوم الكيفية  
عن شهر رمضان ولم يردوا واجيب عنه بان الفرق في اليقين وكلام الاصحاب يتحقق ولا  
يحتاج له نية الوجوب في الشك السابق من العالم بالحيك وانما يقولون بالنية في الكمال بالنية  
بعقد الوجوب لثبته في المسئلة عند محل اشكال في آخره في صوم يوم الاثنين في  
الوجوب على تقديره او تقديره يكون من رمضان **والفائدة السابعة** ان لكل غدا يجرى  
عن رمضان ان ظهر يومه من اختلاف الاصحاب في هذه المسئلة فذهب الشيخ في السقوط ويحذف  
لانه لا يجرى ويمنع القول بان يوم عتيد وان حرمه وعزها بطلان الدرس والبيان وقول المصنف  
في المختلف عن الشيخ في ما ثبت على الاخبار وانه في الحقيقة وهو المنقول عن ابن ادريس  
واختاره المصنف ونسبه الى اكثر المتأخرين من جهة الاولين انه في الواقع فوجبه لغيره في رواية  
في العبادة على وجهها فيجبه لغيره من جهة العبادة او المقدمة الاولى لطلان الصوم ان كان  
من شهر رمضان كان واجبا وان كان من شعبان كان مثله واما الثانية فظاهرة وان  
نية القرية كافية وقد تحقق واجبة بالمتن من طائفة النية للواقع وكون العبادة واجبة  
على وجهها لان الصوم المذكور ليس بواجب ان كان من رمضان في الواقع لان الواقع في  
الوجوب يثبت كونه من رمضان الا ان ذلك في الواقع والمتن من كفاية نية القرية  
مطلقا بجهة الاخبار ان صوم يوم الاثنين يقع عليه النية فيجعل على خلاف ذلك  
شروطا فلا يتحقق الاحتال ليرد عليه في غاية الاعتقاد من ذلك في بعض خصوصيات  
النية ولا يلزم من ذلك الصوم والحق انه ثابت وجوب القضاء لوصاه على الوجه المذكور في  
قاية الاشكال خبره **واعلموا منه ان اجزا** عن رمضان **ظاهر** **الفاصل**

لا عرف في خلافا بين الأصحاب في نقل بعضهم إجماعهم عليه بل ظاهر ألفاظ صناديقه  
لا خلافت فيه بين المسلمين وقال ابن بابويه في الفتية وسئل أمير المؤمنين عليه السلام  
اليوم المشكوك فيه فقال لأن أصوم يوما من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوما من  
شهر رمضان فيجوز أن يصيام علي بن أبي طالب من شعبان فإن كان من شهر رمضان أحب أو أن  
كان من شعبان لم يضره ومن صام ويوشك فيه فعليه قضاء وإن كان من شهر رمضان  
لأنه لا يقبل شيء من الفطر إلا باليقين ولا يجوز أن ينوي من يصوم يوم المكشك أنه  
من شهر رمضان لأن أمير المؤمنين عليه السلام قال إن أفطر يوما من شهر رمضان أحب إلى  
من أن يصوم يوما من شعبان أن يهوى من شهر رمضان ولعل المراد بقوله ويوشك أنه صام  
الاجتهاد كونه من شعبان بل على سبيل التردد ويدعو إلى أفطاره صافيا إلى غير بعد من  
الأخبار التي تفتي في شئ مسلمة صوم يوم المكشك من شهر رمضان ما رواه الخطيب في الفتية  
عنه عن سعيد الأصبغ في الصحيح قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أحب الأيام التي أفطر  
فيها من شهر رمضان فأخبرني قال لا يوم هو أفضل من غيره وعنه محمد بن حكيم قال سألت  
أبا الحسن عليه السلام عن اليوم الذي يشك فيه قال الناس من يقول من صام من غيره من أفطر  
يوما من شهر رمضان فقال لا بد أن كان من شهر رمضان فهو يفتقروا وإن كان من غيره  
فهو عزير لأن صحتي من الأيام وعنه سفيان الثوري عن أبي عبد الله عليه السلام قال إن من صوم يوم  
المكشك فقال له فإن يكن من شعبان كان تطوعا وإن يكن من شهر رمضان فهو من غيره  
أو من الكفاية الحسن قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن اليوم الذي يشك فيه من شهر  
رمضان فقال لا أفطر يوما من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوما من رمضان والحق الشهادين جميعا  
رمضان وكل يوم يجزئ فلو أن شية التذميع عدمه على يومه يوجب في ذلك يومين ويأخذ  
رمضان ويأخذ من مدينة الفريضة ومطرق في أو غير مطرق واجتاز الأمر أن يراه غير  
فقط ظهر في أثناء النهار حجة نبذة الجملة لو كان قبل الفريضة في خط  
القول بأشراط اعتبار الوجه في التهمة وما على القول بعدم أشراط ذلك فخلا على الوجه  
الأنه يقال منية القرية فكيف يجردهم لملاحظة الوجه والعين من الحي لمن الواو أو كان

اعتبار الاستمرار لاطلاقاً فنذكر **قوله** **الصحيح** في يوم **الذبح** **يدية** **الافطار** **فقط** **الجمعة**  
**من الشهر** ولم يكن **قوله** **حكمة** **في الصوم** **واحد** **الافطار** **من الحكم** خلافاً من الحكم  
وظاهر الحق في المعبر والمصير والسنن والذكر **انه** موضع وفاء بين العبد واستدراكه  
في المعبر بحريته في الافطار **السا** بعد شرح قول المصنف والشيخ في يوم **الذبح** **يدية** **الافطار** **فقط** **الجمعة**  
لم يثبت في السنة تجاناً ان ينيب قبل الافطار وفيه **اقول** يمكن ان ينيب على ينيب **اد**  
على اعتقاد الصوم من الرضي والمساوفا اذا اراد رخصه قبل الافطار لما بينه من اشارة  
كان اعتدائها وبعبارة اصالة عدم اعتبار تقدم النية على هذا الوجه لصلها لعدم  
تضمنها هذا اليوم وعينها انما لم يثبت في هذا الاستدلال على شوشة العلة والولوية في الفرع  
وفي اشارة الى اشكال معين ذكره من التأييد ايضا **قال** **قوله** **الافطار** **فقط** **الجمعة**  
**فقط** **من الاشكال** وعن ابن الجهم **انه** اخبرنا **قوله** **يدية** **الافطار** **فقط** **الجمعة**  
والسائل يحل اشكال **قوله** **يدية** **الافطار** **فقط** **الجمعة** ان لا ينيب يومه من تناف النية الاولى  
**قوله** **حكمة** **في افطار النهار** **يدية** **الافطار** **فقط** **الجمعة** **قوله** **يدية** **الافطار** **فقط** **الجمعة**  
هذه المسئلة تدبرها اكثر من الرضي والشيخ والحق في الصحيح وقدر على التام احكام  
بعبارة الصوم بل يكتفي بوجوب القضاء والكفارة وقدر على التام احكام  
الصوم وانما وجوب القضاء دون الكفارة **قوله** **الافطار** **فقط** **الجمعة** وليست هذه  
نية من جعلها من اذ كونهما ناقصة فعلى الدليل وان نية الافطار انما في نية الصوم  
لحكمها الثاني لان اعتقاد الذي لا ينافي الصوم والعزم على اجاها وبان النية لا يجب بحد  
فكلما نية الصوم اجاها فلا يفتقر الى التام في نية الاول فمعه حصره المقتضى في  
الغالب يكون النية المذكورة ناقصة لا يكمل حصره التام في غيره وكان انما نية كونهما  
يحتاج الى الدليل يحتاج عدم كونهما ناقصة في الدليل والتمسك بالاستحسان في اشارة الى  
خصيصه كما ذكرنا في الاشارة اليه في المباحث السابقة واما الثاني فليحذر ان يكون الحق في الصوم  
حكم النية بمعنى كون الحكم بحجته على من فعله عن غير علمه ونية النية سابقة له وبما يظهر  
مجال الراء على ان الثاني احق الحكم على انشاء الكفارة بالاصل السليم من العارضة وعلى الاستدلال























ويعطى في السفر ويدل على الثاني قول عبد الله بن مسعود في رواية محمد بن سليمان عن اسم  
ولا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وصلى الله عليه وآله وسلم لا يصوم الرجل من يومين متواليين  
من غير إقطاع وأعلم أنه قطع الأصحاب بأن تحريم تأخير العشاء إلى ما يكون إذا  
نوى كونه من الصوم أم لا أخره غير شدة فانه لا يحرم ولا احتياطاً بغير الاحتياط  
عن سبطك والظاهر عدم جملته الصوم بذلك **والصوم الواجب في السفر**  
**ألا يتعدى إلى السفر ولا إلى مكة ويعدل الله في السفر**  
**فيلزم عرفه في السفر يومين** من عرفات ومن هو يومكم الحاضر كالملاح  
والمحاري لا أعلم خلافاً بين الأصحاب في تحريم صوم رمضان في السفر ويدل عليه الآية  
والأخبار المستفيضة واختلافوا في تحريم صوم من الصيام الواجب في السفر في الكثرة  
للتحريم الصوم الواجب في السفر مطلقاً وحكي عن المعيد في السفر الصوم ما عدا شهر رمضان  
من الواجبات في السفر وفي الحقيقة وافق المشهور وجوز علي بن بابويه صوم غيره  
الصعيد في السفر والاقول قرئاً ما رواه الشيخ عن صفوان بن يحيى في الخبر المحدثين  
أنه سئل عن الرجل يسافر في شهر رمضان فيصوم فقال ليس من البر الصيام في السفر وجب  
الاستدلال بالنظر في وجوبه أصلاً وكان الشواخص والأرواء ما بين أبيه عن حماد  
بن زياد في الصحيحين أو عبد الله بن مسعود قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول  
رجل سافر في صوم رمضان لم يصوم ولا لم يصوم الله عليه عجل وأخيراً  
أو سعيه أو صوم على قوم من المسلمين وروى الكليني والشيخ عنه عن حماد بن زياد  
في الصحيحين أنه رواه الشيخ والكليني عن زرارة في الموقوف قال قلت لأبي عبد الله  
لما أتى كانت حلة على ما نزل أن الله عز وجل عليه بعض ولد من بني كنانة سافر في شهر  
صوم ذلك اليوم الذي يقدر فيه ما يثبت في حرمه من السفر لا يكره فأنشأ عليه السلام  
الذي رافقهم أم تغير فقال الصوم وضع الله عز وجله ما حرمه من الصوم في السفر  
على من سافر فقلت فما ترى إذا سجدت في السفر للصوم قال لا تأكل من ثمره ولا تأخذ  
أن ترى في الذي تترك فيه ما تتركه وعن محمد بن مسلم في الموقوف عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت

هذا الخبر من رواية محمد بن سليمان عن اسم  
ولا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وصلى الله عليه وآله وسلم لا يصوم الرجل من يومين متواليين  
من غير إقطاع وأعلم أنه قطع الأصحاب بأن تحريم تأخير العشاء إلى ما يكون إذا  
نوى كونه من الصوم أم لا أخره غير شدة فانه لا يحرم ولا احتياطاً بغير الاحتياط  
عن سبطك والظاهر عدم جملته الصوم بذلك

عن النضر

عن النضر بن سفيان عن أبيه قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل سافر في شهر رمضان  
يصوم شهر رمضان ثم يصوم شهرين متتابعين ولا يفطر بينهما وهو سافر في شهر رمضان  
وأن صام فاصاب له المنيك فأنشأ في ذلك ما رواه الكليني والشيخ عنه عن حماد  
في الموقوف قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام إن صوم شهر رمضان في السفر  
والصوم في السفر والعديد ولا أيام التفرق ولا اليوم الذي يشك فيه من شهر رمضان  
وعن عبد الله بن مسعود قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل سافر في شهر رمضان  
فصام على نفسه أو يصوم شهر رمضان ثم سافر في شهر رمضان فأنشأ في ذلك ما رواه الكليني  
في السفر ولا يفطر بينهما من صوم التفرق إلا الثالثة الأيام التي كان يصومها في كل شهر  
ولا يفطر بينهما من صوم التفرق إلا الثالثة الأيام التي كان يصومها في كل شهر  
الذي كان يصومها من غير أن يصوم مكان كل شهر من شهر رمضان ثم سافر في شهر رمضان  
بأسناده لا يفطر بينهما من صوم التفرق إلا الثالثة الأيام التي كان يصومها في كل شهر  
صام أنا في شهر رمضان ثم سافر في شهر رمضان فأنشأ في ذلك ما رواه الكليني  
الأيام التي قال في السفر في كل شهر من شهر رمضان ثم سافر في شهر رمضان  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصوم الرجل من يومين متواليين  
أحسنوا السبلوا وإذا سألوا استعطوا وأمر الله الذين آمنوا في النعم وعذروا  
به يكون طيباً للقيام ويليون من النعم إذا سألوا استعطوا وأمر الله الذين آمنوا في النعم وعذروا  
قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لولا أن الله عز وجل جعل في شهر رمضان ما  
رواه الشيخ عن حماد بن زياد في الموقوف قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل سافر في شهر رمضان  
أن يصوم شهر رمضان ثم سافر في شهر رمضان فأنشأ في ذلك ما رواه الكليني  
إذا سافر فليفطر لأنه لا يحل له الصوم في السفر من غير أن يصوم في السفر من غير أن يصوم  
وعن عبد الله بن مسعود قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل سافر في شهر رمضان  
القائم فقال لا يصوم في السفر ولا يصوم في شهر رمضان ثم سافر في شهر رمضان  
ما رواه عن عبد الله بن مسعود قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل سافر في شهر رمضان

المحضر من الصوم أما زيادة المرض أو عدم الترواؤه لا يصح منه الصوم ومنه الموقوف  
لولا أن الله عز وجل جعل في شهر رمضان ما يصوم من غير أن يصوم في السفر من غير أن يصوم  
والمراد ومستند أصل المسألة قوله تعالى في كل شهر رمضان ما يصوم من غير أن يصوم  
الأيام أخر ما رواه الكليني والشيخ عنه عن حماد بن زياد في الموقوف قال سألت أبا عبد الله  
أبي عبد الله عليه السلام عن رجل سافر في شهر رمضان ثم سافر في شهر رمضان  
قال لا يصوم من غير أن يصوم في شهر رمضان ثم سافر في شهر رمضان  
توقف قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل سافر في شهر رمضان  
مرضاً أو على سفر قال يصوم من غير أن يصوم في شهر رمضان ثم سافر في شهر رمضان  
قوة فليصم من المرض كان وعمره أو سأل في الموقوف عن أبي عبد الله عليه السلام في  
الرجل يجبر في راسه وجهاً من صوم شديد بل يجوز له الإفطار قال إذا أصبح صوماً شدة  
وإذا حرمه شدة وإذا أدرت عنه رداً شدة فليجبر له الإفطار ما رواه حماد بن زياد  
عن حماد بن زياد عن أبي عبد الله بن مسعود في الصحيحين والكنز في صحيح المدينين  
في شهر رمضان فأنشأ في ذلك ما رواه الكليني والشيخ عنه عن حماد بن زياد  
قاضي ما رواه ابن بابويه عن زرارة في الموقوف قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل سافر في شهر رمضان  
يفطر في الرجل ويدع الصلوة من قيام قال لا يشك أن عليه نصية وهو باعطية  
وعن حماد بن زياد في الصحيحين عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل سافر في شهر رمضان  
الذي ترك الصلوة من قيام قال لا يشك أن عليه نصية وهو باعطية  
أخبره ورواه الشيخ عن أبي بكر وعمر بن الخطاب في الصحيحين عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت أبا عبد الله  
خاف على عيني من التداخر ولا أعلمكم حكماً أخره اليوم قال لا يفطر ولا يصوم ما رواه  
الكليني في الصحيحين عن أبي بكر وعمر بن الخطاب في الصحيحين عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت أبا عبد الله  
منه عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل سافر في شهر رمضان  
في شهر رمضان فأنشأ في ذلك ما رواه الكليني والشيخ عنه عن حماد بن زياد  
رواه الكليني عن حماد بن زياد في الصحيحين عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت أبا عبد الله عليه السلام

فكيف يصنع بقضاء الصوم فقال إذا رجع فليقضه عن القسم من القسم الصحيح قال  
كتبه إليه يستدري بجلبه إذا لم يصوم يوماً من الجمعة وأما ما عدا ذلك يوم عيد  
فقط وأما في السفر أو سفر أو مرض أو غيره من ذلك اليوم أو قضاء أو كونه  
يصنع ما يستدري بقضاء الصوم وضع الله عز وجله في شهر رمضان ما يصوم من غير أن يصوم  
يوم أنشأ في ذلك ما رواه الكليني والشيخ عنه عن حماد بن زياد في الموقوف قال سألت أبا عبد الله  
الأصحاب في شهر رمضان ما يصوم من غير أن يصوم في شهر رمضان ثم سافر في شهر رمضان  
بل لا يهدي مخالفين بين أبي عبد الله عليه السلام في شهر رمضان ما يصوم من غير أن يصوم  
من عرفات قبل عزومه في شهر رمضان ما يصوم من غير أن يصوم في شهر رمضان  
معينة بشرط في ذره أن يصوم سفر أو حضر ففقد به الشيطان وأبناهما المولى يصوم  
في السفر وتوقف فيه المحقق احتج الشيخ بما رواه عن علي بن حمزة في الصحيحين قال كتب إلي  
مولي جازين يستدري بقضاء الصوم ما يصوم من غير أن يصوم في شهر رمضان ما يصوم من غير أن يصوم  
فكيف على ذلك وقدر أن لا تتركه إلا من علة وليس عليه صوم في شهر رمضان ما يصوم من غير أن يصوم  
فثبت ذلك وإن كنت أفطرت من غير علة ففقدت بعد ذلك يوم على سبعة مسالكين شال  
أنه التوقيف لا يثبت ويصير في الحق والمحبته ولا كان ضعف هذه الرواية جملتها قولاً  
مشهوراً ولا يخفى من الرواية صحيحة والأخبار التي فيها قدح وكذا ما لا يكتب وما ادرك  
لا يثبت مستضعفاً للحق وأعلم أن السبل لا يثبت في شهر رمضان ما يصوم من غير أن يصوم  
السفر مطلق الصوم المندرج إذا علق بوقت معين فاتفق في السفر ويدل عليه ما رواه الشيخ  
عن أبيه من غير وجهين في الصحيحين قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل سافر في شهر رمضان  
أبداً في السفر ولا يحرمه الرواية ضعيفة معارضتها بأقوى منها جعل الشيخ على من ذكرها  
وشرط على نفسه في صوم في السفر ولا يحرمه الرواية ضعيفة معارضتها بأقوى منها جعل الشيخ على من ذكرها  
لكثرة السفر والعلم به ومن نوى ما عدا علة أو صوم عليه يكون مشروطاً في المكان ولا  
خلاصه هذا الحكم مستند قول أبي عبد الله عليه السلام في صحيحه معونه من رواه في السفر  
وإذا أفطرت ففقدت **والواجب في السفر** لا أعلم خلافاً في ذلك

عن النضر











صيام ذلك اليوم ولتجد من شهر رمضان فاذا دخل رمضان قبل طلوع الفجر ويوم  
الانعام بها فليصام ذلك اليوم وان دخل بعد طلوع الفجر فلا يصام عليه فان شاء  
صام ويؤديه ما رواه الكلب عن محمد بن مسلم في الصحيح قال قلت لابي بصير عليه السلام  
عن ابي بصير عن محمد بن مسلم عن شهر رمضان فدخل فيه يومين فصاموا فيهما  
قال اذا طلع الفجر ويوم خارج ولم يدخل فيه يومين لم يصام به وان شاء طهر  
وعن رافعة بن رميح عن الحسن بن ابراهيم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقدم  
في شهر رمضان من سفر حتى يرى امته سيدخل فيه ليلة او اربع فاعاد الشهر فقال اذا  
طلع الفجر ويوم خارج ولم يدخل فيه يومين لم يصام به وان شاء طهر وان شاء  
رواية سماعة بن مهران عن شهر رمضان فدخل فيه يومين لم يصام به وان شاء طهر  
والمسئلة على اشكال والاحتمال في الصوم اذا دخل قبل الزوال والمستفاد من صحيح  
محمد بن مسلم وحسنه رافعة ان المسألة اذا دخل في شهر رمضان قبل الزوال كان حراما  
في الصوم والسكك والتقييد بما قبل الزوال يقتضيه وجوب الصوم اذا دخل بعد  
الزوال وهو المشهور بين اصحابنا وعن الشيخ في التمهيد ان المسألة اذا دخل  
وكان قد اضر فليصام في يومه الثاني وان كان عليه قضاء وان لم يكن قد اضر  
شيئا انقضت الصوم وجب عليه السكك ولم يكن عليه القضاء ووافق المشهور في المسئلة  
وفي المسئلة الظاهر ان مراد الشيخ في التمهيد ما مضى في المسئلة ويدل على المشهور رواية  
ابو بصير عن محمد بن مسلم عن شهر رمضان فدخل فيه يومين لم يصام به وان شاء طهر  
في الصوم سماعة بن مهران عن شهر رمضان فدخل فيه يومين لم يصام به وان شاء طهر  
بن مهران في الصحيح عن ابي بصير عليه السلام قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل  
الذي تسع في الاذان قائم واذا كنت في الموضع الذي لا تسع فيه الاذان تقف واذا كنت  
في سفر فلا تسع في الاذان فليصام في يومه الذي لا تسع فيه الاذان تقف واذا كنت  
والظاهر عدم الفرق بين الصوم والقراءة في الموضع الذي لا تسع فيه الاذان  
اي حكم المسافر في اذانه قبل الزوال ولم يطرر وجب عليه الاتمام ويعتد به واذا لم يطرر

او قبل

او قبل واظهر ما يجب عليه من يومه ونقل بعض اصحابنا عن اصحابنا على ذلك واستدلوا  
في التمهيد والتذكرة والحقوق في المغيرة على وجوب الصوم اذا حصل الزوال والاذان  
سكت من اداء الواجبة على وجهه في الشهر في ابتداءه وجب فيه ما قبل المسئلة على  
اشكال الحق المقتضى ان لا يعد استثناء القول على اعتبار ان العتق في شهر رمضان  
**التكليف في الاذان في شهر رمضان فدخل فيه يومين لم يصام به وان شاء طهر**  
السالم من المعاصي ولا عتق ولا عتق ولا عتق ولا عتق ولا عتق ولا عتق ولا عتق ولا عتق  
اختلاف الاصحاب في هذه المسئلة فعن المعتمد والشيخ في التمهيد وسلاطين البراهين وحسنه  
القضاء اذا طهر قبل المسئلة بعد ما اذا كان حراما وهو قبل الصيام وعنه عليه  
عن ابن بكير في القضاء عليه اذا لم يكن من سبيل خطا لم يفت في اليوم فان افاق  
ولم يفعل الخطر صام ذلك اليوم وان كانت الفجر من شهر رمضان فدخل فيه يومين لم يصام به  
والتباعد بين حرة وابن ادرس ان شاء الله عليه طهر ولا يصوم به بل يمسك حتى يخرج  
في الميسرة طهر القضاء اذا طهر ولا يصوم به ولا يصوم به ولا يصوم به ولا يصوم به ولا يصوم به  
عن ابو بصير بن مهران في الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يمسك يوما او اكثر  
من يومين فاذا تامل لا يفت في الصوم ولا يصوم ولا يصوم ولا يصوم ولا يصوم ولا يصوم ولا يصوم  
عن علي بن محمد القاسمي قال كنت في شهر رمضان فدخل فيه يومين لم يصام به وان شاء طهر  
فاذا كنت في الصوم ويؤديه ما رواه الشيخ عن محمد بن مهران عن ابي بصير عليه السلام  
تألفا في الاذان عليه السلام في صحيحه في المسئلة في الشهر فدخل فيه يومين لم يصام به وان شاء طهر  
في صحيحه في الاذان عليه السلام في صحيحه في المسئلة في الشهر فدخل فيه يومين لم يصام به وان شاء طهر  
عن ابي بصير بن مهران في الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يمسك يوما او اكثر  
من يومين فاذا تامل لا يفت في الصوم ولا يصوم ولا يصوم ولا يصوم ولا يصوم ولا يصوم ولا يصوم  
عن علي بن محمد القاسمي قال كنت في شهر رمضان فدخل فيه يومين لم يصام به وان شاء طهر  
فاذا كنت في الصوم ويؤديه ما رواه الشيخ عن محمد بن مهران عن ابي بصير عليه السلام  
تألفا في الاذان عليه السلام في صحيحه في المسئلة في الشهر فدخل فيه يومين لم يصام به وان شاء طهر  
في صحيحه في الاذان عليه السلام في صحيحه في المسئلة في الشهر فدخل فيه يومين لم يصام به وان شاء طهر

**او بعض من فوات في شهر رمضان فدخل فيه يومين لم يصام به وان شاء طهر**  
اما في الحرام القضاء وعنه وما كان له في الشهر فدخل فيه يومين لم يصام به وان شاء طهر  
الكثير والشيخ عن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي بصير عليه السلام قال سألت ابا عبد الله عليه السلام  
عن شهر رمضان ويومين من شهر رمضان فدخل فيه يومين لم يصام به وان شاء طهر  
عن ابي بصير بن مهران في الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يمسك يوما او اكثر  
من يومين فاذا تامل لا يفت في الصوم ولا يصوم ولا يصوم ولا يصوم ولا يصوم ولا يصوم ولا يصوم  
عن علي بن محمد القاسمي قال كنت في شهر رمضان فدخل فيه يومين لم يصام به وان شاء طهر  
فاذا كنت في الصوم ويؤديه ما رواه الشيخ عن محمد بن مهران عن ابي بصير عليه السلام  
تألفا في الاذان عليه السلام في صحيحه في المسئلة في الشهر فدخل فيه يومين لم يصام به وان شاء طهر  
في صحيحه في الاذان عليه السلام في صحيحه في المسئلة في الشهر فدخل فيه يومين لم يصام به وان شاء طهر  
عن ابي بصير بن مهران في الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يمسك يوما او اكثر  
من يومين فاذا تامل لا يفت في الصوم ولا يصوم ولا يصوم ولا يصوم ولا يصوم ولا يصوم ولا يصوم  
عن علي بن محمد القاسمي قال كنت في شهر رمضان فدخل فيه يومين لم يصام به وان شاء طهر  
فاذا كنت في الصوم ويؤديه ما رواه الشيخ عن محمد بن مهران عن ابي بصير عليه السلام  
تألفا في الاذان عليه السلام في صحيحه في المسئلة في الشهر فدخل فيه يومين لم يصام به وان شاء طهر  
في صحيحه في الاذان عليه السلام في صحيحه في المسئلة في الشهر فدخل فيه يومين لم يصام به وان شاء طهر

او بعض







من باب القياس في حق كائنات بعضهم من بعض فلا بد التنبه واستنبطه الشبهة الثانية والثالثة  
في محال **فان كانت بعد الشبهة** عليه **سبب على وليه القضاء** **فان كان**  
في محال لا صاحب والاصل في باب صاحب القبول هو محال من سبب من سبب عبادة  
بن كبر الساتين عند شرح قول المصنف ولو فاته رمضان او بعضه من غير ان ياروا الحلي  
عن بعض من التفتيش باستاد من احد ما حسن بايرهم في هذا والله اعلم في التفتيش  
وعليه صلوة في اوصيهم قال في حق هذا اول التفتيش في كل ما كان او في التفتيش  
امرأة قال في التفتيش من غير ان ياروا من غير ان ياروا في التفتيش في كل ما كان  
التفتيش في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا قال في التفتيش في كل ما كان  
اول التفتيش في امرأة قال في التفتيش في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
في التفتيش في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا قال في التفتيش في كل ما كان  
عشر ايام ولو كان بل يكون لهما ان يقتضيا في جميع ايام احد الموليدين في سنة  
ايام الاخر من غير ان يقتضيا في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
محمد بن يحيى عن محمد بن ابي كريمة في التفتيش في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
في التفتيش في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا قال في التفتيش في كل ما كان  
بن كبر الساتين في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا قال في التفتيش في كل ما كان  
يستعان في ذلك التفتيش بين صاحب الكون في شهر رمضان من مقتضى هذا  
التفتيش في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا قال في التفتيش في كل ما كان  
يعتق الصلوة والتفتيش في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
صوم شهر رمضان فليقتض عن شهر من شهر في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
عنه افضل اهل البيت في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
ام لا فلهذا في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
الحق في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
نظم في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا

لما ذكره مع قدرته عليه ثم قال التفتيش في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
بأسر من ان التفتيش في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
انصار في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
والاخبار على الوجوب واعلم في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
بين صاحب الكون في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
ومحرم التفتيش في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
من انت وعليه قضاء من شهر رمضان صام هذا من التفتيش في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
وكذلك من انت وعليه صلوة في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
بذلك كله بناء على الاخبار في التفتيش في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
وعليه صوم من شهر رمضان في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
عليه السلام والقول الاول في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
عن التفتيش في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
الكل ما كان في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
والترجيح لمقتضى هذا في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
على التفتيش في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
ايضا في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
ما يمكن التفتيش في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
يختلج في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
عن التفتيش في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
الحق في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
محقق في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
ودعوى علم الهدى في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا

تفتيش في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
بذلك في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
ام لا في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
**فقد ذكر** في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
وعنه ابن البرقي في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
عموم الامر في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
عنه ام لا في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
عليه السلام في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
الفتيش في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
عنه ام لا في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
عن استكمال في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
**ولو كان** في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
فلو صام في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
تفتيش في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
**من كل** في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
اختلاف في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
السابقة عند شرح قول المصنف ولو فاته رمضان او بعضه من غير ان ياروا الحلي  
عن المرأة في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
بمنه في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
فان تفتيش في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
وقال ابن ادرس في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
دليل في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا

تفتيش في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
عنه ام لا في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
فان كان في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
الكل ما كان في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
خاصة في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
الفتيش في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
وليس في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
عنه ام لا في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
ذلك في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
عن التفتيش في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
الشيخ في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
من التفتيش في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
الاصل في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
الذكر في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا  
الصحة في كل ما كان في شهر رمضان من مقتضى هذا















من الطلاق وادفعه  
 ما جاز بقول من استأجر  
 ان لا يقع عليها الطلاق  
 لم يمين الذي لا يقع  
 نصف التماسه

[illegible]

چند

[illegible]











سَمَاءُ كُنُوا قُتْلُوا

التصيام وهو يحتمل المصداق في الحنفية والشهد للثان فالخلاص فيهم في وجوب الكفارة  
عند الجوع في الصيام مع اتفاقهم وجوبها عند المشقة الشديدة قال في الخلاصة  
أوقد الشيخ الكبير والشيخ على الصوم بمشقة عظيمة سقط وجوب الصوم واداء قضاء  
ووجب الكفارة اجماعا قال في المذكرة والشيخ والشيخ اذا ادعى ان الصوم  
يجوز له ان يجد المشقة بما زادها انظارا اجماعا ولم يثبت المذمة قال الشيخ نعم قال  
قال المصنف والسيد لم يرضى ما ذكره علما لما احتج بكفارة مع الجوع ولو قال المولى  
يتمكن من الصوم الكفارة لا يسقط عنه ولا كفارة ولو جوع عن الكفارة سقطت وفي  
هذا الكلام لا راعى ان محل العجز في قول المصنف وتأخير عن المشقة العظيمة وهو مع  
مناف لما ذكره في المختلف من الاصل في هذا الباب زكاة الكلب والشيخ عند الصدوق  
عن محمد بن مسلم في الصحيح قال المصنف في بعض النسخ الشيخ الكبير الذي اعطاش لا يصح  
عليه ان يطر في شهر رمضان ويستحب لكل واحد في كل يوم عتق طعامه ولله  
قضاء عليه فان لم يجد الا فلا شيء عليه وما رواه الكشي عن محمد بن مسلم في الصحيح  
عن ابيه عليه السلام في قول الله عز وجل وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين  
قال الشيخ الكبير والذي يذوقه العطاش وعن قولهم لا نستطيع فاجابنا بغير  
مسكين قال من مرض واعطاش واراد به الكلبة عن عبد الله بن مسعود بن الحسن  
ابنهم قال سالت عن رجل يترفع عن شهر رمضان قال يصدق كل يوم ما يحجز  
من طعام مسكين وعن عبد الله بن بكر بن وائل عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله  
عليه السلام في قول الله عز وجل وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال الذين كانوا  
يطلقون الصوم ناصبا بهم كبروا عطاشا وشبه ذلك فلهام من كل يوم ثوبان  
رواه الشيخ في الصحيح الى عبد الملك بن عبد الله بن الهيثم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل  
الكبر والعجز والكثرة الترفع عن الصوم في شهر رمضان قال يصدق كل يوم ثوبان  
من حفظه وعن ابي في الصحيح الى عبد الله بن الهيثم قال سالت عن رجل يترفع عن شهر  
شهر رمضان فقال يصدق ما يحجز عنه طعام مسكين لكل يوم واستدل بعض اصحابنا

۱۹

وقد روي الشيخ عن محمد بن مسلم في الصحيح قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام وذكر ان رجلا سأل  
حججه عن حديث مسلم الشافعية عن قريب الله قال ويصدق كل واحد بما في كل  
يوم يدين من طعام واول الشيخ في الاستبصار هذه الرواية بالحل على الاستصحاب  
قال في التهذيب لم يذكر الشيخ لاجزاء الا ما وثق التثبت من ان طعام واحدا  
مسكين لا بد ان يكون له محل يختلف احوال الكثرة من اقل اطعام مدين  
لم يرد ذلك ومن لم يطق الا اطعام ثلثه كل يوم لم يقدّر على شيء منه فلم عليه  
شيء جسا فدينه وعينه بعدد السنوي ومن صاحب اجر من القضاء عليه عند تمكن  
وعن ظاهر الحديث ان ما يوردهم الوجوب وبوطاير الرواية **الشافعية** اختلفت الاجاب  
في دفع العطاش فبعضها نعم **دأ** لا يورث صاحبه فقل بوجوبه لا اطعام لافاق عليه  
الصوم ويجب عليه التكثير عن كل يوم وللقضاء مع البر والبره يجب المقتضى وقال  
المصنف في التذكرة الذي لا يورث بوجبه فليصدق عن كل يوم ويسقط القضاء  
والذي يرجح في بعض الاجزاء عليه القضاء مع البره وبوجبه الكفاية قال الشيخ رحمه  
نعم في الذي لا يورث بوجبه ومنع المنع والشيخ لا يورث بوجبه الكفاية  
وجوب الكفاية فيما يورث بوجبه وقيل ان العطاش اذا كان غير مخرج الزكاة يجب الكفاية  
ولا القضاء لو لم يورث على خلاف الغالب وهو الحكم عن مسأله واختاره المذنب الشيخ رحمه  
والمستحق الاية وجوب القضاء عليه طلقا ان كان العطاش داء كما مر من مقتضى  
حججه عن حديث مسلم الشافعية الكفاية وسقوط القضاء فان قلنا يجوز تخصيصه  
باجزاء للعلاج كما هو المختار نعم في مقتضى خبره وسقوط القضاء طلقا  
لكن في ذلك لا يخفى وجوب الاستحقاق تام كما مر من مقتضى ما روي في الامور  
معناه فاجزاء اهل البيت عليهم السلام على الوجوب وان كان العطاش شاملا لا يصدق عليه  
المرض فكيف التثنية بين خبري اهل البيت عليهم السلام من جهة الترجيح لا تخيل من اشكال انما الظاهر  
من خبر العواجر والكلية كما اشترى اليه سابقا فاجزاء الحكم لا تخيل من اشكال ولا يخلو الصحاح  
في الكفاية فالمشهور انه لا لكل يوم وعن الشيخ انه ذلك فان لم يكن بوجبه لم يجب



























لا يترك على المعصية ليس المخطأ عا ولا آذانه الشعور بالكلية ولا عقدا  
وكيف كان فلا ريب في ضعف هذا القول لانها محجة عليه وعدم تعليل فعل النبي  
والائمة عليهم السلام والتلف الصالح بهم وهم لم يتركوا لغيره من الاعتكاف  
الواجب في تناول المندوب بل في اطلاق القول في تقييد الشافعي وقد تقدم نظره  
في مسألة الارحام **وتحريم النظر في المناظر والخصوص في المباح** والاول لا يتصور  
في ذلك على القدر القوي والاشغال بالذكور والصلوة وقراءة القرآن وغيره من العبادات  
**وتفسيره** اي الاعتكاف في كل ما يقيد الصوم لان الصوم شرط في الاعتكاف في كل  
الشرط يتلوه فساد الشرط فان **في المنع كذا** او **ان يمنع فيه كذا**  
**كف في غيره** اي غير المنع يقضي وجبا ان كان **وجبا** كقراءة على رجلي  
تنتهي هذا المقام بتمام بيان امور لا خلاف فيها بين الاصحاب في وجوب الاعتكاف بالجماع  
في الاعتكاف في القبلة وبذلك عليه ما رواه ابن بابويه عن زرارة في الصحيح والكوفي عن الضعيفين  
قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن المعتكفين يجمع فقال اذا فعلوا ذلك فعلوا ما على المظاهر وما  
رواه الكوفي والصدوق عن ابي ولاد في الصحيح قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة كانت  
زوجها غائبا فتقدم وهي معتكفة باذن زوجها فخرجت حين بلغها قدومه من المسجد  
بيتها فبقيت لزوجها حتى وافقها فقال ان كانت خرجت من المسجد قبل ان يفيق ثلثة  
ايام ولم تكن اشترطت في اعتكافها فانه عليها ما على المظاهر وما رواه الكوفي في الصحيح عن  
ساعة بن مهران في الموقوف قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن معتكفة مائة اهل فقال لا يجوز لها  
من افطر يوما من شهر رمضان وما رواه الشيخ عن ساعة بن مهران في الموقوف عن ابي عبد الله  
عليه السلام قال سالت عن معتكفة واقف اهل قال عليه ما على الذي افطر يوما من شهر رمضان متوقفا  
عقوبة او صوم شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا **فان اختلف للاصحاب**  
وجود الاعتكاف في الاعتكاف بغير جماع فذهب الجعدي والديلمي الى وجوب الاعتكاف بسبب الفطر  
وذهب الشيخ والمحقق واكثر المتأخرين الى اختصاص الاعتكاف بالجماع وهو اكد لاصول التمسك  
عن المعارض لاختصاص الروايات بالجماع ولا اعرف مستنداً يدعي ثبوت حكمه فيطلق

الثالث

الاعتكاف

الثالث بل يجب بالاعتكاف بفعل موجبها في مطلق الاعتكاف واجبا كان او مندوبا او يكتفى  
بالوجوب المتعين فيه **وتحريم** وكل وجه قائم من الاصحاب واطلاق القول في تقييد الاول  
محمود في الشيخان قال المحقق في المعبر والوجه في ذلك باليوم الثالث والاعتكاف  
اللائم كان اليقين بينهما لا ثابته ان الشيوخ ذكروا ثبوتها في اختلاف المسألة للتعريف الرجوع في  
اليومين الاولين من اعتكافه فانه اذا اعتكفها وحيلت لثبوتها فذاك ان لا يرجع اليك  
لا يباح الاعتكاف مع جواز الرجوع وحده لكن صححنا على قول الشيخ في المبسوط فانه يرى وجوب  
الاعتكاف بالقول في انه انتهى **اختلاف الاصحاب** في هذه المسألة فانه يرى وجوب  
لا الاول بعد ان اتم الاعتكاف الظاهر وبذلك على الاول وتقدم سماعه السابقة وعلى الثاني في  
زرارة وصححه ابي ولاد وجميع من الاخبار اجماعا يرجح على الاضحية قريب فالمرجع لولا الاثر  
**ولو جامع في غار رمضان فليكن كذا** احدها للاعتكاف والاخرى لصوم رمضان  
لا اختلف في هذا الحكم خلافا بين الاصحاب ويستندون في اختلاف الاسباب بتقضي اختلاف المسببات  
وما رواه ابن بابويه عن عبد الله بن ابي عن في الضعيف قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى  
احراما وهو معتكف ليلا في شهر رمضان قال عليه الاعتكاف قال قلت فان وطئها بها قال عليه  
كفارته وان والوجه الاول ضعيف والرواية ضعيف المستند والذات في كل القول عليها ولا  
يوجدان يستعان في ذلك الشهرة بين الاصحاب واداء الصدوق والمرواني وعلى القول  
باختصاص الاعتكاف بالاعتكاف الواجب ينبغي تقييد المسئلة به وفي معنى صوم رمضان  
صوم المندوبين وصوم القضاء فتدبر الاعتكاف بينهما ولو جامع بها لابي غير رمضان  
فالاعظم الاثر وجوب كفارة واحدة وعن السيد المرتضى انه اطلق وجوب الكفارة بين على  
اذا جامع بها في الذكر لانه من راده رمضان واستقر للمعتمد اطلاق السيد في نظر الحاشيات  
في التماس صوما واعتكافا وفيه نظر **وعلى المظاهر وعقد العتكة مثله** الا اشرافا في الاعتكاف  
**الا ان يكرهها على الجماع فتتصاعف الكفارة عليه** فلهذا ارجع كفارات اذا كان ذلك  
نهارا وكفارات اذا كان ليلا وعلى هذا ذهب الشيخ والمحققان في كبحه وابن ادريس وابن ابراهيم  
وابن حمزة والتميم والمحققين فيما نقل عنهم ويقولون بعضهم انه يلزم كفارتان وهو اختيار جماعة  
شبه المحقق في المعبر والمصنف والمختار وهو ان لا يستند التضاعف في العمل بغيره  
وذلك لان الكراهة في صوم رمضان قياسا على صوم غيره من شهر رمضان  
لزم تلك كفارات اذا وقع في نهار رمضان فتدبره **فان اختلف** في انفراد من اشجع كتاب  
والله اعلم اولى واخبر الله اعلم باطننا وبه في نعمه والويل

منه ما ذكره في المعبر



